Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

REVUE DE PRESSE INTERNE

أقوال الصحف

01 Juin 2009

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المملكة المغربية
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
شعبة الإعلام والتواصل

اهتمامات الصحف
الاثنين فاتح يونيو 2009

تناولت الصحف الصادرة اليوم الاثنين فاتح يونيو 2009، عددا من المواضيع المرتبطة بمجال حقوق الإنسان، عبر التطرق بشكل خاص لـــ:

- حزب الأصالة والمعاصرة يسحب مساندته للحكومة ويتموقع في المعارضة
- انطلاق الحملة الانتخابية الرسمية الممهدة للانتخابات الجماعية ل`12 يونيو
- الافتتاح الرسمي للمكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بجهة مكناس – تافيلالت
- ندوة صحفية مشتركة لتقديم أعمال الندوة المنظمة في أكتوبر 2008 حول عقوبة الإعدام
- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يكرم السيدة حليمة امبارك الورزازي
- إدريس الضحاك: ترسانة التشريعات والقوانين التي تبناها المغرب مكنته من الانخراط في عالمية حقوق الإنسان
- محامي عائلة بنبركة: تدبير الملف يتم في إطار من "التواطؤ" بين السلطات المغربية والفرنسية
- دراسة: واحد من ثلاثة مسلمين بأوروبا تعرضوا إلى التمييز في أوروبا طيلة الـــ12 شهرا الأخيرة

في الخبر الوطني، تناولت الصحف الصادرة نهاية الأسبوع واليوم، قرار حزب الأصالة والمعاصرة, سحب مساندته للأغلبية الحكومية الحالية والتموقع من الآن فصاعدا في موقع المعارضة, كما أعلن عن ذلك الأمين العام للحزب السيد محمد الشيخ بيد الله اليوم الجمعة في ندوة صحفية بالرباط.

وأوضح السيد بيد الله أن الحزب اتخذ هذا القرار على إثر "الأزمة المفتعلة حول الترشيحات الجماعية ل 12 يونيو, التي استهدفت على وجه الخصوص مرشحي الحزب"، مؤكدا أن الحزب "سجل المواقف السلبية لعدد من أعضاء الجهاز التنفيذي اتجاه برلمانيي الحزب وتسخير العمل الحكومي لخدمة مصالح حزبية معينة دون غيرها".

كما تناقلت الصحف خبر انطلاق، في الساعات الاولى من صباح يوم السبت, الحملة الانتخابية الرسمية الممهدة للانتخابات الجماعية ل`12 يونيو, لانتخاب 27 ألف و795 مستشارا جماعيا ب`1503 جماعة حضرية وقروية , على صعيد مجموع التراب الوطني.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

أوردت البيان (ص2) والتجديد (ص4) خبر الافتتاح الرسمي للمكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بجهة مكناس – تافيلالت, يوم السبت بميدلت (إقليم خنيفرة).

وقال السيد أحمد حرزني رئيس للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في كلمة لدى ترأسه لحفل الافتتاح، الذي حضره مختلف الفاعلين المحليين المعنيين، إن إحداث هذا المكتب الجديد بميدلت, "يندرج في إطار مجهودات المجلس في أن يكون أكثر قربا من المواطنين".

وأشار إلى أن أهم المبادرات قد تم إنجازها على مستوى الحقوق المدنية و السياسية, مؤكدا أن الاهتمام ينبغي أن ينصب الآن على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية , حيث أصبح من الضروري التواجد بالقرب من المواطنين للاطلاع على وضعهم ومشاكلهم وانتظاراتهم.

توقفت أجوردوي لوماروك (ص13) والصباحية (ص3) وبيان اليوم (ص2) عند الندوة الصحفية المشتركة التي عقدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومنظمة "جميعا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام"، المخصصة لتقديم الندوة التي سبق ان نظمها الطرفان في أكتوبر 2008 حول عقوبة الإعدام.

وذكر رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني بأن الهدف الأساسي لهذه الندوة تمثل في فتح نقاش علمي موضوعي ورصين حول عقوبة الإعدام انطلاقا من مقاربات متعددة حقوقية وقانونية ودينية وسوسيولوجية.

وأبرز أن تنظيم ندوة أكتوبر 2008 وحرص المجلس على نشر أشغالها يندرج ضمن عمل المجلس المرتبط بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والتي أوصت في مجال الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان بالمصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.وأضاف أن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان انكب على مراجعة ودراسة مشروع القانون الجنائي الذي أعدته الحكومة في ضوء ضرورات تحديث السياسة الجنائية المغربية في مجالي التجريم والعقاب، وذلك لضمان ملاءمة مقتضياته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أوردت لوماتان (ص2) خبر تكريم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم الجمعة للسيدة حليمة امبارك الورزازي اعترافا بجهودها لخدمة حقوق الإنسان خلال 50 سنة في إطار منظمة الأمم المتحدة.

ذكرت لوماتان (ص4) أن السيد إدريس الضحاك ,الأمين العام للحكومة قال في عرض قدمه يوم السبت في إطار جلسات "منتدى القانون ` قطر " حول " الإصلاحات القانونية والقضائية في العالم العربي .. التجربة المغربية "إن

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المغرب استطاع بفضل ترسانة من التشريعات والقوانين " أن يعمل في اتجاه ترسيخ دولة الحق والقانون ونشر ثقافة حقوق الإنسان وصيانتها ,مما مكنه من الانخراط بفعالية في عالمية هذه الحقوق ".

وأكد أن المغرب لم يكتف بسن التشريعات والقوانين التي تهم حماية حقوق الإنسان بل وضع الآليات اللازمة للتنفيذ والتي كان على رأسها إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان " الذي قام بعدة أعمال ومبادرات لصيانة هذه الحقوق ولتصفية آثار الانتهاكات بالشكل والموضوع الملائمين وبالنجاعة المطلوبة ".

تناولت جملة من الصحف (ص1) اللقاء الذي عقده عدد من الجمعيات الحقوقية حول ملف المهدي بنبركة. ونقلت على لسان موريس بوتان، محامي عائلة بنبركة، قوله إن تدبير هذا الملف يتم في إطار من "التواطؤ" بين السلطات المغربية والفرنسية.

في مجال الهجرة، أوردت رسالة الأمة (ص1) بعضا مما جاء في دراسة أنجزتها وكالة الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي خاصة بالمسلمين في أوروبا. وقد خلصت الدراسة إلى أن واحدًا من ثلاثة مسلمين تعرضوا إلى التمييز في أوروبا طيلة الـ12 شهرا الأخيرة، مؤكدة أن السبب الأساسي للتمييز ليس هو الدين، وإنما الأصول العرقية.

ووفقا للدراسة فإن المسلمين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة هم الأكثر عرضة للتمييز، وأن واحدًا من أربعة من المسلمين تعرض للتوقيف؛ بسبب أصوله العرقية وباعتباره مهاجرًا، وأن 37% منهم أوقفوا في المطارات أو في المناطق الحدودية بسبب أصلهم العرقي.

Revue de Presse du Cons oits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أخبار اليوم
Akhbar Alyaoum

تيمورو سيسيل : عقوبة الإعدام ليست رادعة

حرزني: المغرب يسير تدريجيا نحو إلغاء عقوبة الإعدام

■ الرباط: **محمد بوهريد** ■

المغرب يسير، تدريجيا، في اتجاه إلغاء عقوبة الإعدام وحذفها من القانون الجنائي. هذه خلاصة الندوة الصحافية التي عقدها أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وسيسيل تيمورو، مديرة «منظمة جميعا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام»، بعد زوال الجمعة الماضية بالرباط.

و أوضح حرزني أن المجلس ينكب حاليا «على مراجعة ودراسة مشروع القانون الجنائي الذي تم إعداده من قبل الحكومة ينص على تقليص عقوبة الإعدام وحصرها في حالات معدودة من الجرائم قد لا تتعدى 11 حالة فقط»، مستحضرا «المناظرة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل، بمكناس في دجنبر 2004، حول السياسة الجنائية للمغرب التي أوصت في ما يتعلق بعقوبة الإعدام «بالحد من عقوبة الإعدام وانتهاج التدرج في إلغائها واشتراط النطق بالإعدام بإجماع القضاة».

وأكد حرزني أن الملك محمد السادس وافق على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وكلف المجلس بمتابعة تفعيلها، بما فيها دعوتها إلى «الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان بالمصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام».

من جهتها، اعتبرت سيسيل تيمورو، أن «التوجه السياسي بالمغرب واضح» في موضوع عقوبة الإعدام، لكنها قالت «إن مسطرة تفعيل التوصيات معقدة تتطلب التدرج وتستلزم وقتا».

وشددت تيمورو على أن عقوبة الإعدام ليست رادعة بدليل ارتفاع جرائم القتل بالدول التي تطبقها بمقارنة بدول أخرى حذفتها من قوانينها الجنائية»، مبرزة أن «بعض المجرمين مرضى ويجب إيداعهم المصحات بدل لف حبل المشنقة على أعناقهم».

وتساءلت تيمورو عن سبب الاستمرار في الاستدلال بنصوص دينية للإبقاء على هذه العقوبة في حين لم تعد تقطع يد السارق على سبيل المثال، ناقلة عن أحمد عبادي، رئيس الرابطة المحمدية للعلماء، تأكيده على أن «القرآن وضع عراقيل عديدة أمام تنفيذ عقوبة الإعدام».

وأشارت تيمورو إلى أن الضحايا غالبا ما يطالبون بأقصى العقوبات في حق المجرم، وينسون أن تنفيذ حكم الإعدام ينهي حياته ويحرمه من إمكانية إصلاح خطئه، مشيدة، في هذا الإطار، بجمعية أمريكية لعائلات ضحايا جرائم القتل يحملون شعار «لا تقتلوا باسمنا».

وانتقدت مديرة «جميعا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام» عدم فتح السلطات المغربية لأبواب السجون أمام هيئات المجتمع المدني، داعية إلى تزويد هذه الهيئات بمعطيات وإحصائيات عن السجناء وظروفهم في السجن، وإن كان حرزني قال إن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يقوم حاليا بتفتيش سجن العيون، بعد كل من سجني مراكش والسمارة».

Revue de Presse du Conseil consultatif

Aujourd'hui Le Maroc
www

Droits de l'Homme

Pour l'abolition de la peine de mort

L'abolition de la peine capitale a été au centre d'une rencontre qui a eu lieu vendredi 29 mai à Rabat. L'association «Ensemble contre la peine de mort» appelle les parlementaires à retirer cette peine du Code pénal et exhorte les autorités à établir la liste des condamnés à mort.

Salima Guisser
sguisser@aujourdhui.ma

Abolir la peine de mort. Tel est l'appel lancé par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'association «Ensemble contre la peine de mort» (ECPM) lors d'une rencontre organisée le 29 mai à Rabat. «*J'encourage le Maroc à abolir cette peine cruelle, injuste qui ne répare rien et ne protège rien*», a déclaré Cécile Thimoreau, directrice d'ECPM. Et de poursuivre «*Le CCDH et ECPM ont des valeurs communes. Ainsi, les deux institutions confirment leur engagement en faveur du droit à la vie. Elles ont, donc, comme objectif commun l'abolition de la peine de mort*». Cette manifestation s'est assignée pour objectif d'entamer un débat public sur la peine de mort au Maroc selon une approche juridique, religieuse, sociologique et des droits humains. Mme Thimoreau considère que : «*La peine de mort ne peut avoir un effet dissuasif. Aucune étude n'a prouvé que la peine de mort est dissuasive. Le Maroc n'applique plus la peine capitale depuis seize ans, c'est le pays où il y a le moins d'homicide. C'est deux fois moins qu'en Arabie Saoudite qui applique massivement la peine de mort*». Pour sa part, Ahmed Herzenni, président du CCDH, a souligné que le séminaire organisé en octobre 2008 s'inscrit dans le cadre de l'application des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). Celles-ci consistent en l'abolition de

Revue de presse droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

la peine de mort et la ratification du Pacte international des droits civils et politiques. De même, il a rappelé que le Conseil contribue à la révision et la modernisation de la législation pénale marocaine pour être conforme aux dispositions des conventions internationales. Par ailleurs, Mme Thimoreau a rappelé que le débat qui a été ouvert en octobre 2008 sera prochainement repris au Parlement lors de la présentation du projet de révision du Code pénal.

Par contre, elle a estimé que : *«Selon des informations émanant du cabinet du Premier ministre et de celui du ministre de la Justice, le projet maintient la peine capitale dans l'avant projet de révision. Nous le regrettons même si le champ d'application de la peine de mort est réduit»*. Cette militante des droits de l'Homme encourage les parlementaires à accepter le retrait de la peine de mort du Code pénal. Mme Thimoreau a aussi exhorté les autorités à établir la liste des condamnés à mort contenant des informations sur le sexe, l'âge... De même, elle incite l'administration pénitentiaire à ouvrir ses prisons, fermées aux journalistes et aux ONG depuis des années.

A l'issue de cette rencontre , M. Herzenni s'est déclaré optimiste: *«En tant que président du CCDH, je ne renie aucune recommandation de l'IER. Nous continuerons à ce que l'abolition devienne concrète»*. ■

Revue de Presse

بيان اليوم

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سينخرط في استكمال دراسة وملاءمة المنظومة الجنائية الوطنية

أكد رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني، يوم الجمعة الماضي بالرباط، أن المجلس سينخرط في استكمال دراسة وملاءمة المنظومة الجنائية الوطنية بما فيها قانون المسطرة الجنائية.

وأوضح حرزني، خلال ندوة صحفية مشتركة مع رئيسة منظمة "جميعا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام "خصصت لتقديم الندوة التي سبق ان نظمها المجلس بتعاون مع المنظمة في أكتوبر 2008حول عقوبة الإعدام، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان انكب على مراجعة ودراسة مشروع القانون الجنائي الذي أعدته الحكومة في ضوء ضرورات تحديث السياسة الجنائية المغربية في مجالي التجريم والعقاب.

وأضاف أن المجلس انكب على هذه المراجعة لضمان ملاءمة مقتضيات القانون الجنائي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص تجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتأهيل السياسة والتشريع الجنائيين.

وأبرز أن تنظيم ندوة أكتوبر 2008وحرص المجلس على نشر أشغالها يندرج ضمن عمل المجلس المرتبط بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والتي أوصت في مجال الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان بالمصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

وذكر بأن الهدف الأساسي لهذه الندوة تمثل في فتح نقاش علمي موضوعي ورصين حول عقوبة الإعدام انطلاقا من مقاربات متعددة حقوقية وقانونية ودينية وسوسيولوجية.

وأشار حرزني إلى أن الندوة المذكورة عرفت مشاركة أعضاء بالمجلس وممثلين عن القطاعات الحكومية وبرلمانيين وقضاة ومحامين وعلماء دين وأكاديميين وممثلين عن جمعيات حقوقية وخبراء وطنيين ودوليين وممثلين لوسائل الإعلام.

وقال "إذا كنا قد توفقنا، من خلال تنظيم هذه الندوة، في فتح نقاش وطني حول عقوبة الاعدام بمشاركة جميع أطياف المجتمع المغربي للمناقشة وإبداء الرأي والاستماع الى جميع المتدخلين والفاعلين وسبر جميع الاتجاهات والتعمق في تعليلاتها وقناعاتها، فإننا نرغب من خلال تعميم أشغالها في مواصلة هذا النقاش بغرض وصول إلى نتائج متفق عليها بين الجميع".

Revue de Presse du Conseil

الصباحية
ASSABAHIA

ندوة قال إن المجلس انتهى من دراسة الشطر الأول من القانون الجنائي

حرزني: 11 حالة فقط يُطبق فيها الإعدام

أفاد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بأن المجلس أنكب على مراجعة ودراسة مشروع القانون الجنائي، لملاءمته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان تفعيل توصيات «هيأة الإنصاف والمصالحة» بخصوص تجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتأهيل السياسة والتشريع الجنائيين، مشيرا إلى أن المجلس سينخرط أيضا في العمل المرتبط باستكمال وملاءمة كل المنظومة الجنائية الوطنية، بما فيها قانون المسطرة الجنائية. وأوضح المتحدث أن المجلس انتهى من دراسة الشطر الأول من القانون الجنائي، وأنه سيناقشه في الدورة المقبلة للمجلس، وبعدها سيرفعه إلى الجهة المعنية التي يجب أن يرفع إليها، على حد تعبيره.

وأشار حرزني، مساء (الجمعة) الماضي، خلال تقديمه لأشغال الندوة المنظمة حول «عقوبة الإعدام»، بالرباط، بمشاركة منظمة «جميعا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام»، (أشار) إلى أن مشروع القانون الجنائي المغربي الجديد عمل على تقليص عقوبة الإعدام وحصرها في حالات معدودة من الجرائم لا تتعدى 11 حالة فقط، وهذه العملية، يقول حرزني، جاءت في إطار تفعيل التوصية الصادرة عن المناظرة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل في دجنبر 2004 بمدينة مكناس، والخاصة بالحد من عقوبة الإعدام وانتهاج التدرج في إلغائها، واشتراط النطق بالحكم بالإعدام بإجماع القضاة.

وقال حرزني: «المغرب يتوجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام، حيث إن تنفيذ هذه العقوبة لم يتم إلا في حالات نادرة، وأنه صدر عفو ملكي في يوليوز 1994 استفاد منه جميع المحكوم عليهم بالإعدام، آنذاك وحولت هذه العقوبة في حقهم إلى السجن المؤبد، وبلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام، حسب إحصائيات وزارة العدل برسم سنة 2007، ما بين سنة 1973 وسنة 2007 ما مجموعه 133 حالة، إلا أن التنفيذ، يقول حرزني، شمل حالتين فقط، كان آخرها سنة 1993 في حق «ثابت»، لأن الرأي العام كله كان ضد ما قام به، علما أنه كان شخصا مريضا».

من جهتها أكدت سيسيل تيمور، رئيسة منظمة «جميعا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام»، أن الخط السياسي بالمغرب واضح، «وأن ذلك شجع جمعيتها على التعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في اتجاه إلغاء عقوبة الإعدام»، مشيرة إلى أن هذه العقوبة لازالت تنفذ بشكل ملحوظ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران والشيلي والصين واليابان والعربية السعودية...

وقالت سيسيل: «حسب ما فهمته من الشريعة الإسلامية أن التسامح موجود على مستوى مختلف أنواع الجرائم، وأن القرآن وضع مجموعة من الكوابح التي تحول دون تطبيقه».

وقالت سيسل إن عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العربية السعودية لا تمس الأغنياء من المجرمين، ولكنها تنفذ في حق الفقراء، الذين ليس باستطاعتهم الدفع لمحامين بارعين أو دفع الدية. وبالتالي فالعقوبة هنا ليست عادلة، وعلى جميع المجرمين الذين يقومون بالقتل أن يعاقبوا العقوبة نفسها. ومن هذا المنطلق أشجع المغرب على إلغاء عقوبة الإعدام، لكونها لن تصلح شيئا ولن تحمي أحدا، خصوصا وأن المغرب لم ينفذ عقوبة الإعدام منذ سنة 1993.

ودعت سيسيل البرلمانيين المغاربة إلى الموافقة على إلغاء عقوبة الإعدام خلال مراجعتها ومناقشتها، كما دعت السلطات إلى فتح أبواب السجون في وجه الصحافيين والجمعيات الحقوقية، على اعتبار أنه لم تتم الاستجابة لطلبها بخصوص زيارة بعض السجون، وهو ما رد عليه حرزني بالنفي، قائلا: «السجون مفتوحة دائما في وجه الإعلاميين، وكذا جمعيات المجتمع المدني، إلا أن هناك مسطرة يجب احترامها واتباعها لدخول السجن، وهذه المسطرة تحتاج بعض الوقت، قبل الترخيص بالزيارة، مؤكدا أن المجلس بصفته مؤسسة مستقلة، قام خلال الأيام القليلة الماضية، بزيارة مجموعة من السجون المغربية بكل من العيون والسمارة ومراكش... لكن باحترام للمساطر الإدارية المعمول بها لهذه الغاية.

عزيزة الغرفاوي (مكتب الرباط)

> **حرزني: «المغرب يتوجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام، حيث إن تنفيذ هذه العقوبة لم يتم إلا في حالات نادرة**

أحمد حرزني في لقاء سابق (أرشيف)

بيان اليوم

اعترافا بجهودها في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان

تكريم حليمة الورزازي

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حفل تكريم للسيدة حليمة امبارك الورزازي، اعترافا بجهودها في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان خلال 50سنة في إطار منظمة الأمم المتحدة. وبهذه المناسبة، أعربت السيدة الورزازي عن شكرها للمنظمين وأشادت بالتطور الهام الذي عرفه ميدان حقوق الإنسان بالمغرب. ويشار إلى أن السيدة الورزازي، التي كرست جهودها لسنوات طوال خدمة لقضايا حقوق الإنسان، تعد من بين النساء المغربيات الأوليات اللواتي اضطلعن بمهام دبلوماسية.

وقد عملت كملحقة ثقافية بسفارة المغرب في واشنطن في الفترة الممتدة بين 1959 و1961، وكعضوة بالوفد المغربي بالجمعية العامة للأمم المتحدة من 1959إلى 1960ومن 1964إلى 1995، كما انتخبت سنة 1973عضوة في اللجنة الأممية الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

في سنة 1973، أصبحت عضوة خبيرة في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الأبارتايد والميز العنصري .كما تم انتخابها مقررة خاصة للجنة الفرعية حول استغلال اليد العاملة عبر تجارة غير مشروعة وسرية .

وبالإضافة إلى كونها عضوة في المجلس وفي اللجنة التنفيذية للمعهد الدولي لحقوق الإنسان، كانت السيدة الورزازي من بين 26 خبيرا عضوا في اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات الذين انتخبتهم لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لولاية تستغرق 3سنوات. وفي سنة 1985، انتخبت بجنيف رئيسة مقررة لمجموعة عمل اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة والتي كلفت بدراسة الممارسات التقليدية التي تضر بصحة النساء والأطفال. وقد انتخبت سنة 1992رئيسة للدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان وأعيد انتخابها خبيرة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات .

وفي نفس السنة، انتخبت السيدة الورزازي رئيسة لمجموعة عمل الأمم المتحدة حول الأشكال الجديدة للعنصرية التابعة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (لجنة فرعية لحقوق الإنسان) .كما انتخبت في 27مارس 2008في جنيف، عضوة باللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.

Revue ... de l'Homme

LE MATiN.ma

Vibrant hommage à Halima Warzazi

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme a organisé, vendredi, une cérémonie d'hommage à Halima Embarek Warzazi, diplomate et membre du Comité consultatif des droits de l'Homme (CCDH), pour son engagement au service des droits de l'Homme et au sein des Nations unies durant plus de cinquante ans. A cette occasion, Mme Warzazi a exprimé sa reconnaissance et ses remerciements au président du CCDH pour cet hommage, ajoutant que c'est l'un des moments forts de sa vie. «Je suis extrêmement émue», de faire l'objet d'une manifestation aussi émouvante que celle-ci, «après 50 années de travail dans le domaine des droits de l'homme et de la défense des causes nationales», s'est-elle félicitée.

Revue de Presse du Conseil co

الأحداث المغربية

أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

امكانيات المجلس لا تخوله المراقبة الكاملة للعمليات الانتخابية

المجلس سيوفر نفس عدد الملاحظين كما في انتخابات 7 شتنبر 2007

بشكل عام ما هو تصور المجلس الاستشاري لحقوق الانسان لمراقبة الانتخابات؟

لا بد من القول بداية، بأن ملاحظة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان للاستحقاقات الانتخابية في بلادنا أصبحت ضمن الاختصاصات الروتينية للمجلس، باعتبار الدور الذي يلعبه المجلس في النهوض بحقوق الانسان والتصويت يعد من أهم هذه الحقوق، التي تخول مشاركة المواطنين في اختيار مرشحيهم في احترام تام لشروط النزاهة والشفافية.

بالطبع، لا من الاشارة إلى أن إمكانيات المجلس لا تخوله المراقبة الكاملة للعمليات الانتخابية في بلادنا. إلا أن هذا لا يمنع من أن الدور الذي يقوم به في هذا المجال يبقى جد مهم، بالنظر إلى الملاحظة المباشرة التي يقوم بها المجلس للعملية ككل، أو لتسهيل مأمورية الملاحظين الآخرين سواء كانوا وطنيين أو دوليين.

ما هي استراتجية المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في مراقبة الانتخابات الجماعية المقبلة؟

مراقبة المجلس تكون حسب نوع الاستحقاق، في الانتخابات البرلمانية الاخيرة كان هناك عمل كبير أداه المجلس، فبالاضافة الى الملاحظة المباشرة للأجواء التي مرت فيها العملية أشرف المجلس على تنسيق الملاحظة المدنية الوطنية والدولية

دورنا في الانتخابات الجماعية المقبلة لايختلف عن الدور الذي لعبناه في انتخابات 2007. أولا بالبحث عن تبيين المساطر المتعارف عليها دوليا وعلى رأسها التصريح بتبني أخلاقيات الملاحظة المقررة عالميا

الانتخابات الجماعية المقبلة ذات طبيعة مختلفة، وعدد المكاتب سيكون أكبر من الانتخابات البرلمانية، ولهذا لايمكن للمجلس أن يغطي جميع المكاتب. وهذا غير وارد ولا يجري العمل به في أية دولة من العالم. وعموما سيوفر المجلس نفس عدد الملاحظين كما في انتخابات 2007 ونظرا للتفاوت في عدد المكاتب فالعينة ستكون أضيق، لهذا قررنا أن تكون الملاحظة في مراكز التصويت الأقرب من المكاتب الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان

بالنسبة للمجتمع المدني، هناك النسيج الجمعوي الذي عبر عن رغبته في الملاحظة ولا يسع المجلس إلا الترحيب وتيسير أمور اشتغال هذه الفعاليات.

ما تعنيه لديكم أخلاقيات الملاحظة في العملية الانتخابية؟

باختصار، هي عدم التحيز لأي طرف من الاطراف السياسية المشاركة في الانتخابات، وعدم الانتماء لأي لحزب أو هيئة سياسية تتصارع من أجل الانتخابات، مع احترام القوانين الجاري بها العمل، وعدم التدخل في العملية الانتخابية. إضافة إلى عدم الدخول في المشادات التي من شأنها أن تفسد عملية الملاحظة النزيهة.

في العادة يتم تقسيم عملية ملاحظة العمليات الانتخابية، الى ما قبل وما بعد يوم الاقتراع، هل هذه القاعدة تسري على طبيعة عمل ملاحظي مجلسكم؟

بشكل عام، أصبحت ملاحظة العمليات الانتخابية، تشكل ممارسة شبه نمطية لدى المجلس. بالنسبة لعمل الملاحظين يقسم إلى مرحلتين أساسيتين، تليهما عملية تقييمية تصدر نتائجها ضمن تقرير يعد لهذا الغرض.

فالملاحظة قبل يوم الاقتراع، تنصب على تقييم البيئة القانونية والسياسية التي تمر فيهما استعدادات الهيئات السياسية ليوم الاقتراع، ومراقبة أجواء الحملة الانتخابية، مع تسجيل جميع الملاحظات والطعون. إلا أن الذي يقع في أغلب الأحيان أن الحسم في هذه الطعون يأخذ وقتا طويلا نظرا لأن القضاء سيصبح متدخلا في هذا الصدد.

في يوم الاقتراع، يتمحور دور ملاحظي المجلس حول مدى احترام المقتضيات العامة لكي تمر عملية التصويت في الاجواء المناسبة، من حيث توفر مبدأ النزاهة في مكاتب التصويت، وحرية ولوج المصوتين الى مكاتب التصويت.

تتوج عملية ملاحظة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان باصدار تقرير يتكلف أحد الخبراء بمقاربة المعطيات التي استخلصها الملاحظون، وبتحليل الاتجاه العام لهذه المعطيات.

حاوره : الجيلالي بنحليمة

Revue des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وتتبع الانتخابات

تولى المجلس الاستشاري لحقوق الانسان تتبع الانتخابات التشريعية السابقة في شتنبر 2007، وكون لجنة خاصة من بين أعضائه تتولى الإشراف العام على ذلك وأحدث وحدة إدارية متخصصة لمتابعة الجوانب العملية للموضوع.

وقام المجلس بملاحظة مباشرة للانتخابات من خلال مراحل ما قبل وخلال الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، كما عمل على تسهيل وتيسير عمل الملاحظين الأجانب والوطنيين، بتعاون مع السلطات العمومية المختصة، لتمكين البعثة الدولية المكونة من ملاحظين ينتمون إلى 26 دولة من أوروبا وإفريقيا وأمريكا وآسيا والشرق الأوسط، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات من ملاحظة الانتخابات.

وحرص المجلس، منذ بداية عمله المتعلق بتتبع الانتخابات، على التعاون والتنسيق مع السلطات العمومية المختصة، لا سيما وزارتي الداخلية والعدل؛ الأولى فيما يخص العمل المتعلق بتنظيم وتيسير عملية الملاحظة بشكل عام وخاصة داخل مكاتب التصويت والمكاتب المركزية، والثانية فيما يتعلق بملاحظة العمل داخل لجان الإحصاء الإقليمية وبالقضايا التي تندرج ضمن اختصاصاتها وخصوصا الخروقات والشكايات المرتبطة بالعملية الانتخابية.

وهكذا أفضى التعاون مع وزارة الداخلية إلى إعداد دوريات تتعلق بتنظيم العملية الانتخابية وبسد الفراغ القانوني في مجال ملاحظة الانتخابات من خلال توجيه دورية إلى الولاة والعمال تخبر بقيام ملاحظين وطنيين وأجانب بملاحظة الانتخابات، وخاصة يوم الاقتراع داخل مكاتب التصويت، وحثهم على التعاون وتيسير عمل الملاحظين الذي يشمل جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الحضور في مرحلة فرز الأصوات وفي المكاتب المركزية ومتابعة أشغال لجان الإحصاء الإقليمية.

كما قامت وزارة الداخلية بتحديد مخاطبين على مستوى الجهات والأقاليم للتواصل والتعاون مع منسقي الهيآت المشاركة في الملاحظة.

وأفضى التعاون مع وزارة العدل إلى إصدار دورية وجهت إلى الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والوكلاء العامين للملك ووكلاء الملك حول موضوع متابعة العمليات الانتخابية من طرف ملاحظين وطنيين وأجانب، وتم حثهم فيها على تسهيل مأموريتهم أثناء حضورهم جلسات لجن الإحصاء الإقليمية.

كما أصدرت وزارة العدل عدد من المذكرات والدوريات الأخرى تحث على التقيد بالمقتضيات القانونية لإنجاح عملية الانتخابات.

كما وافت وزارة العدل المجلس بجرد عام للطعون المقدمة بمناسبة التقييد في اللوائح الانتخابية مع بيان الإجراءات المتخذة بشأنها. وتوصل المجلس أيضا بمعلومات ومعطيات حول الشكايات والخروقات الانتخابية التي وقعت خلال الفترة السابقة لبداية الحملة وخلال الحملة، كما أحال بدوره على وزارة العدل مجموعة من الشكايات للاختصاص توصل بها من أشخاص ذاتيين وأحزاب سياسية ومجتمع مدني.

واعتمد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان معايير وشروط لانتقاء ملاحظات وملاحظين خاصين به للقيام بعملية الملاحظة يوم الاقتراع، منها أساسا عدم الانخراط في دعم مرشحين للانتخابات والتقيد بالنزاهة والحياد والموضوعية والتوفر على المستوى العلمي والمعرفي اللازمين.

وبلغ عدد الملاحظات والملاحظين الخاصين بالمجلس 124، بمن فيهم عشرة أعضاء بالمجلس.

استفاد ملاحظو وملاحظات المجلس من تكوين خاص قدمت فيه المعطيات والمعلومات الكافية حول الإطار العام للانتخابات وحصيلة التجارب الدولية في ملاحظة الانتخابات ودور المجلس في عملية تتبعها، وتمرنوا فيه على تقنيات وشبكة خاصة بالملاحظة

عن الموقع الاليكتروني الرسمي للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان

Revue de Presse du Conseil

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في افتتاح المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بميدلت

أحمد حرزني: نسعى إلى الانتهاء من قضية ضحايا الاختفاء القسري

سعيد شباعتو: إحداث مكتب للمجلس الاستشاري بميدلت، خطوة جريئة

ميدلت: أحمد بيضي

شكل افتتاح مكتب إداري بجهة مكناس تافيلالت بميدلت، يوم السبت 30 ماي 2009، مناسبة أخرى أكد من خلالها أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على أهمية إحداث مكاتب إدارية جهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في هذه المرحلة الحاسمة التي تعرف ارتقاء ملموسا في توطيد الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، أشار المتحدث إلى أن المجلس قرر إحداث مكاتب جهوية على صعيد جهات المملكة لغاية النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتنظيم أنشطة إشعاعية ودورات تكوينية وبرامج تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والإقليمية والجهوية، وتقييم حالات انتهاكات حقوق الإنسان ورفع تقارير بشأنها للمجلس الذي يبقى في كل الأحوال مؤسسة وطنية، وليس جزءا من السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، داعيا السلطات المحلية والإقليمية والجهوية إلى التعاون مع المكتب الإداري الجهوي بميدلت، ومساعدته في التوفر على مقر لائق عوض الذي تم وضعه للتدشين.

لقاء افتتاح المكتب الإداري للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والذي حمل شعار: «استراتيجية القرب لتسهيل ولوج المواطنين والمواطنات لقيم حقوق الإنسان»، حضره إلى جانب والي جهة مكناس تافيلالت وعامل إقليم خنيفرة، ورئيس المجلس الجهوي، ممثلون عن هيئات جمعوية وحقوقية ونقابية وسياسية واقتصادية، وشخصيات مدنية ومنتخبة وعسكرية، حيث أعلن رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن افتتاح المكتب الإداري بميدلت، والذي يعد رابع مكتب من نوعه بعد مكاتب العيون ووجدة وأكادير، مشيرا إلى وجود أنوية لمكاتب أخرى لا تتوفر على مقرات، ذلك في أفق أن يصل عددها إلى ثمانية قبل متم السنة الجارية في إطار سياسة القرب التي انخرط فيها المجلس، موضحا أن إحداث هذه المكاتب يراعي أساسا خصوصية المناطق التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومن بين مهام هذه المكاتب، يضيف أحمد حرزني، هي استقبال شكايات المواطنين ودراستها ومعالجتها، سواء منها الفردية أو الجماعية المرتبطة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتنفيذها على الصعيد الجهوي في ما يتعلق بالتعويضات الفردية، التغطية الصحية، جبر الضرر الجماعي، القيام بأبحاث وتحريات، حماية حقوق الإنسان من أي انتهاك، والمساعدة على تأهيل المواطنين، وتصفية القضايا المتعلقة ببقايا ماضي الانتهاكات وتطوير علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين المحليين المعنيين بحماية حقوق الإنسان.

أحمد حرزني انتقل في كلمته مما وصفه بـ"الاعتبارات البروتوكولية" إلى استحضار الإطار العام الذي أتت فيه مبادرة إحداث المكاتب الإدارية، انطلاقا من إستراتيجية المجلس ومساره بصفة عامة، مبرزا أن المبادرة تأتي تتويجا لمسار طويل من كفاحات المغرب والتوصيات الأممية، منها مؤتمر فيينا المنعقد عام 1993، والذي شارك فيه المغرب بقوة، وحضرته المناضلة الحقوقية حليمة الورزازي التي أثرت فيه خلاصات هامة. وبعد استعراضه لظروف تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لم يفت المتحدث التركيز على عملية المصالحة الوطنية التي قال بأنها أخذت الكثير من وقت المجلس ولم يكن بالإمكان التغاضي عنها، باعتبارها شرطا من شروط الديمقراطية، قبل أن يتوقف عند دور المجلس في إخلاء السجون من المعتقلين السياسيين وإطلاق مسلسل تعويض الضحايا الذين طالبوا بأن يرقى هذا المسلسل إلى القيام بجبر الضرر الجماعي، والكشف عن الحقيقة وتسوية ملف الاختفاء القسري بطرق تضمن عدم تكرار انتهاكات الماضي، كما أشار إلى التصورات التي اجتهد المجلس في تحقيقها بالتوافق مع مبادئ باريس في ما يتعلق بالاستقلالية والتمثيلية والمساهمة في إرساء المسلسل الديمقراطي وترسيخ حقوق الإنسان.

وبعد استعراضه لما قام به المجلس الاستشاري من تعديلات على مستوى القانون المؤسس له، وكيف أن هذا المجلس أضحى من المؤسسات المتخصصة في حماية حقوق الإنسان، والمعترف بها دوليا، تطرق رئيس المجلس الاستشاري لتاريخ هيئة الإنصاف والمصالحة وانتهاء مهامها، ومتابعة المجلس لتوصياتها وما تم إنجازه وما لم ينجز، ليتوقف كعادته عند موضوع الصحافة لمؤاخذة بعضها من التي تسعى، في رأيه، إلى تبخيس الجوانب الإيجابية في عمل المجلس الاستشاري، والترويج لما يقول أن ما تم إنجازه لا يرقى لما كان منتظرا من هذا المجلس، حيث اكتفى في رده بالقول "إن المجلس ليست له سلطة تنفيذية بل هو مؤسسة مكلفة بمتابعة التنفيذ"، وقد أوشك المجلس فعلا على تنفيذ ما يجب تنفيذه، يضيف رئيس المجلس الاستشاري.

وفي سياق آخر، أشار إلى عملية جبر الضرر الفردي، وقال "إن هذه العملية انتهت، أو هي على وشك الانتهاء، أما التغطية الصحية فأوضح أنها تسير بنجاح، وحتى الضحايا الذين رفضوا تعويضهم فهم أنفسهم مؤهلون للاستفادة من هذه العملية، وهناك مشروع جديد لفائدة الضحايا، يضيف مسؤول المجلس الاستشاري، هو الإدماج الاجتماعي.

بعد ذلك انتقل رئيس المجلس الاستشاري بحديثه إلى استعراض ما حققه المجلس على صعيد مسلسل وبرامج الضرر الجماعي، أما بالنسبة للاختفاء القسري، فلم يفته القول بأن جميع ملفات هذا الموضوع التي كانت تبلغ حوالي 1200 حالة قد تم تقليصها بتسويتها، إذ هناك حالات تم تحديدها وسوي الأمر مع الأسر، وكانت قد بقيت 66 حالة عالقة وتم اكتشاف جلها، حيث كان أجل عمل الهيئة على وشك الانتهاء ووجدت نفسها مجبرة على إغلاق الملف ليلتزم المجلس بتتبعه، وإلى حدود الساعة لم تبق إلا 20 حالة لم تكتشف حقيقتها. وأكد على أن المجلس سيستمر في التحري في شأن هذه الحالات لغاية معالجتها، إلا أنه عاد للقول بأنه يخشى صعوبة الكشف عن الحقيقة في بعض هذه الحالات المتعلقة بمجهولي المصير، معتبرا الاختفاء القسري من أبشع ما يمكن تصوره على مستوى انتهاكات حقوق الإنسان، ولم تفته الإشارة إلى التقارير السنوية التي يرفعها المجلس لجلالة الملك، وبعض المذكرات التي قال بأنه رفعها لوزير العدل حين مبادرة هذا الأخير إلى فتح باب إصلاح القضاء.

ومن جهته قدم رئيس جهة مكناس تافيلالت، سعيد أشباعتو، كلمته التي أكد فيها على أن ميدلت التي تشرفت بإحداث مكتب إداري جهوي للمجلس الاستشاري هو اعتراف جديد بهذه المدينة التي ساهمت بقسط وافر في بناء المغرب الحديث، مغرب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن اختيار ميدلت لاحتضان هذا المكتب، يضيف رئيس الجهة، هو في حد ذاته التفاتة قوية من المجلس الاستشاري للواقع التنموي بهذه المدينة التي تأثرت إلى حد كبير بظروف الماضي، وظواهر الخصاص الاجتماعي والتهميش والعزلة، بل يعد هذا الحدث خطوة جريئة في مسار تثبيت الإطار المؤسساتي الملائم لتسطير وتفعيل برامج جبر الضرر الجماعي التي تبناها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تحقيقا لمسار العدالة الاجتماعية».

وبعد استعراضه لما سطره المجلس الاستشاري من خطوات في مجال تثمين المصالحة الوطنية، وطي صفحة الماضي، وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإطلاق برنامج جبر الضرر ببعديه المادي والمعنوي، أشار رئيس مجلس الجهة إلى سعي مجلسه نحو ترسيخ علاقات التضامن المتشبعة بصيانة حقوق المواطنة والمشاركة الفعالة في مجهود التنمية، بأكثر ما يعرب عن انخراطه الطوعي في إنجاح مختلف هذه المبادرات التي تعتبر تتويجا لإدارة مشتركة في النهوض بأوضاع بلادنا عن طريق تقاسم قيم التآزر والتضامن.

ومن جهته استعرض عضو من المكتب الإداري الجهوي بميدلت، محمد شرفي، البرنامج السنوي لهذا المكتب، وذلك بعد مقدمة أشار فيها إلى ظروف إحداثه في إطار سياسة القرب التي شرع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تنفيذها، وتشمل منطقة تدخله أقاليم مكناس وافران والحاجب والرشيدية وخنيفرة وميدلت، ويرمي في أدائه، حسب العارض، إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: الطي النهائي لملفات ضحايا انتهاكات الماضي بالمنطقة (التعويضات، التغطية الصحية، الإدماج الاجتماعي، تسوية الأوضاع الإدارية والمالية للضحايا)، إضافة إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشرها، وذلك عبر تنظيم أنشطة إشعاعية ودعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لينتقل صاحب العرض إلى تقديم المحاور العامة لبرنامج المكتب على مستوى مجال الحماية ومعالجة الملفات ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان، وتلقي الشكاوي والالتماسات الفردية والجماعية، واستقبال ضحايا ماضي الانتهاكات، وإعداد قاعدة للبيانات لكل الملفات المعروضة، قصد تيسير متابعتها واستثمار معطياتها، وبالتالي تقوية قدرات المكتب الجهوي والتعريف به إقليميا، ومتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على مستوى عملية الإدماج الاجتماعي، التغطية الصحية، الشكايات الخاصة بالضحايا، برنامج جبر الضرر الجماعي، ونهج الحكامة الأمنية لتوضيح الرؤية في ما يخص تدبير الأمن وفق مقاربة حقوقية (خاصة برجال الأمن والساهرين على تطبيق القوانين بالمنطقة)، آليات الرصد والتتبع، تنظيم دورات تكوينية حول التدبير الإيجابي للنزاعات، نشر المواثيق المرتبطة بحقوق الإنسان وتعميمها.

ومن المهام الأخرى التي استعرضها عضو المكتب الإداري للمجلس الاستشاري، تنظيم ندوات وورشات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تنظيم ندوات للنهوض بالثقافة الأمازيغية، تنظيم أنشطة لحماية وحفظ الذاكرة بتعاون مع الجامعة وأكاديمية التربية والتعليم، تنظيم أنشطة لدعم الحق في بيئة سليمة، دعم التنمية المستدامة والتجارة المنصفة بالمنطقة، تطوير

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الشراكات والاتفاقيات بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمتدخلين الدوليين.

والمؤكد أنه من حق الحاضرين التساؤل حول إسقاط عامل إقليم خنيفرة واستبداله برئيس المجلس البلدي لميدلت في ما يتعلق بالكلمة الترحيبية، عكس ما تضمنه برنامج اللقاء، علما بأن ذلك اليوم هو ساعة انطلاق الحملة الانتخابية، وكذلك التساؤل إزاء اختيار ميدلت لإحداث المكتب الإداري الجهوي تحت ذريعة أنها تتوسط الجهة، وليس خنيفرة مثلا التي عانت أبشع ويلات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومازالت تعاني من الانتهاكات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية. ولم يفت الملاحظين التساؤل بالتالي حول سبب عدم إشارة أحمد حرزني لملف المهدي بنبركة الذي يعتبر من الملفات الساخنة في الوقت الراهن، وكذلك من حق ذات الملاحظين وضع نقطة استفهام حول غياب عمال أقاليم الراشيدية والحاجب وإفران باعتبارهم ينتسبون للجهة.

Revue de Presse droits de l'Homme

LE SOIR

CCDH

▶ Un quatrième bureau inauguré à Midelt

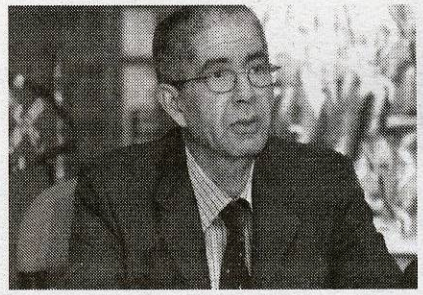

Le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), Ahmed Herzenni a présidé, samedi à Midelt (province de Khénifra), la cérémonie d'ouverture du bureau administratif régional du CCDH pour la région de Meknès-Tafilalet.

L'objectif du CCDH à travers la création de ce bureau, le quatrième de son genre après ceux de Laâyoune, Oujda et Agadir, consiste à renforcer son action au niveau local, promouvoir la culture des droits de l'Homme, soutenir la régionalisation et la décentralisation et assurer le suivi des dossiers des droits de l'Homme sur la base d'une politique de proximité.

Revue de Presse du Conseil co

التجديد

ميدلت

افتتاح مكتب إداري جهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أقيم بميدلت إقليم خنيفرة، حفل الافتتاح الرسمي للمكتب الإداري الجهوي بجهة مكناس-تافيلالت للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وأوضح أحمد حرزني في كلمة له خلال حفل الافتتاح أن إحداث هذا المكتب الجديد بميدلت، يندرج في إطار مجهودات المجلس في أن يكون أكثر قربا من المواطنين.

وأشار إلى أن أهم المبادرات قد تم إنجازها على مستوى الحقوق المدنية والسياسية، مؤكدا أن الاهتمام ينبغي أن ينصب الآن على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أصبح من الضروري التواجد بالقرب من المواطنين للاطلاع على وضعهم ومشاكلهم وانتظاراتهم.

وأضاف حرزني أن ثمانية مكاتب إدارية جهوية سيتم إحداثها بحلول نهاية 2009.

وستضطلع المكاتب الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على الخصوص بمهمة استقبال وتوجيه المواطنين، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتنظيم الأنشطة الإشعاعية والدورات التكوينية والنهوض بمجال التربية على حقوق الإنسان.

كما ستقوم هذه المكاتب ببلورة برامج للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، والقيام ببحوث وتقييم حالات انتهاكات حقوق الإنسان ورفع تقارير للمجلس في هذا الشأن، ودراسة الشكايات الفردية والجماعية المرتبطة بحقوق الإنسان وإبداء الرأي في هذا الشأن للمجلس، وتنمية علاقات التعاون بين مختلف المتدخلين المحليين المعنيين بحماية حقوق الإنسان، وتتبع وتسهيل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على المستوى الجهوي فيما يتعلق بالتعويضات الفردية، والتغطية الصحية وجبر الضرر الجماعي.

Revue de Presse des droits de l'Homme

AL BAYANE

Ouverture à Midelt du bureau administratif régional du CCDH

Le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni a présidé, samedi à Midelt (province de Khénifra), la cérémonie d'ouverture du bureau administratif régional du CCDH pour la région de Meknès-Tafilalet.

L'objectif du CCDH à travers la création de ce bureau, le quatrième de son genre après ceux de Laâyoune, Oujda et Agadir, consiste à renforcer son action au niveau local, promouvoir la culture des droits de l'Homme, soutenir la régionalisation et la décentralisation et assurer le suivi des dossiers des droits de l'Homme sur la base d'une politique de proximité.

Revue de Presse du Conseil co

المساء
ALMASSAE

حرزني يلزم الصمت

لم ينشر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب برسم سنة 2008، رغم أنه صادق عليه منذ 28 فبراير 2009 بالرباط خلال دورته الثانية والثلاثين.

المسؤولون عن المجلس لم يرغبوا في الحديث عن مصير التقرير ومتى سيتم نشره، وفي جواب للهيئة المكلفة بالتواصل مع الصحافيين عن سؤال لـ«المساء» قالوا إن «المجلس لا يرغب في الحديث في الموضوع ويعتبره شأنا داخليا».

Revue de Presse du C

LE SOIR

Démocratie

Le plan national du CCDH

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a présenté vendredi les grandes lignes du Plan d'action national en matière de démocratie et droits de l'Homme (PANDDH).Cette rencontre vise à permettre à la presse nationale de s'informer des étapes franchies dans l'élaboration du PANDDH.

Revue

المغرب/حقوق الإنسان/لقاء

لقاء تواصلي بالرباط للتعريف بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب

الرباط 30/ 5/ ومع/ نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مساء أمس الجمعة بالرباط، لقاء تواصليا لتسليط الضوء على خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب.

وأوضح الكاتب العام للجنة الإشراف على هذه الخطة السيد المحجوب الهيبة، أن هذا اللقاء يروم تمكين وسائل الإعلام الوطنية من الإطلاع على مسار إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والوقوف على حجم احتياجاتها وقدراتها، وذلك من خلال ورشات تكوينية تعتزم اللجنة تنظيمها في مختلف جهات المغرب.

وأشار السيد الهيبة إلى أن لجنة الإشراف، وهي لجنة تعددية مكونة من فعاليات المجتمع المدني والقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ووسائل الإعلام، حددت محاور الخطة ذات الأولوية، التي على أساسها سيتم تشكيل مجموعات عمل موضوعاتية، من ضمنها الإطار القانوني والمؤسساتي، ومسألة الحكامة الجيدة والديموقراطية، والحقوق الفئوية والموضوعاتية، والمقاربة الحقوقية والتنمية البشرية في علاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف السيد الهيبة، أن لجنة الإشراف قطعت أشواطا مهمة في إعداد هذه الخطة، بعد إنجاز مجموعة من الدراسات والاستشارات حول الإطار القانوني والمؤسساتي وتفعيل الممارسة الاتفاقية للحكومة المغربية في مجال حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني في تقييم التقارير الموازية للأجهزة الاتفاقية للأمم المتحدة، وتحديد الجوانب المرتبطة بالسياسات والخطط القطاعية التي تهم فئات من المجتمع كالأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

من جانبه، أشار مدير مركز التوثيق والإعلام والتكوين السيد حميد كام إلى أن لجنة الإشراف على خطة العمل الوطنية تعمل من خلال ثلاث مجموعات، تهتم الأولى بالعمل والتحسيس، والثانية بالتعبئة وتأمين الانخراط، فيما تشتغل الثالثة على المنهجية والمحاور والانسجام داخل خطة العمل الوطنية، تنضاف إليها مجموعة موضوعاتية تنكب على المحاور التي تتأسس عليها الخطة.

وأضاف السيد كام أن هذا اللقاء يهدف إلى فتح نقاش حول خطة العمل الوطنية، من خلال إجراء لقاءات تشاورية وتفاوضية بين محتلف الفاعلين في المجال، ووضع التصور القانوني لطبيعة الخطة وشكل تنفيذها والزمن الذي سيستغرقه.

من جهته، ركز منسق مجموعة العمل المكلفة بالإعلام والتحسيس السيد المحجوب آيت غنو على أهمية دور الإعلام في إنجاح خطة العمل الوطنية، مؤكدا استعداد المجموعة لتوفير جميع البيانات والمعطيات الضرورية لتيسير عمل وسائل الإعلام.

يشار إلى أن هذه الخطة الوطنية تندرج في سياق الانفتاح والدمقرطة التي شرع المغرب في تجسيدها عمليا، حيث يترجم هذا المشروع رغبة الدولة في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان بشكل فعلي في برامجها وأنشطتها، توطيدا للمكتسبات الديموقراطية بالمملكة.

وقد شكل برنامج دعم إعداد هذه الخطة موضوع اتفاقية شراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي، تم من خلالها إسناد مهمة الإعداد لمركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان باعتباره منسقا لوحدة تدبير المشروع، في حين أسند الدعم التقني لمجموعة مكونة من مكتب أوروميد، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، والشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان.

وتتوخى خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان مواكبة أنشطة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومتابعة التصديق على الاتفاقيات الدولية، وإعمال الالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال وملاءمة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية، وإشاعة آليات حقوق الإنسان خاصة في صفوف الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين والعاملين الاجتماعيين.

ر/أس/ج ت

ومع 300050 جمت ماي

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

Actualités Nationales
مستجدات وطنية

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

LE MATiN.ma

FORUM DU DROIT

L'expérience marocaine en matière de protection des droits humains

Le Maroc s'est engagé de plain-pied dans la consécration de l'Etat de droit et la diffusion de la culture des droits de l'Homme en se dotant d'un arsenal juridique adéquat et en accumulant une importante expérience en la matière, a souligné samedi le secrétaire général du gouvernement, Driss Dahak. S'exprimant lors du "Forum du droit" tenu à Doha, M. Dahak a donné un exposé dans lequel il a abordé les réformes législatives et judiciaires entreprises par plusieurs pays arabes durant les deux dernières décennies, mettant l'accent sur "l'expérience pionnière du Maroc en matière de réforme législative en ce sens qu'elle est mise au service de la consolidation de l'Etat de droit et de la culture des droits de l'Homme". Dans cet exposé sur le thème "Les réformes juridiques et judiciaires dans le monde arabe: l'expérience marocaine", le secrétaire général du gouvernement a rappelé que le Royaume a mis au point une série de mécanismes en faveur de la mise en œuvre effective de la législation se rapportant à la protection des droits de l'Homme. Parmi ces mécanismes, il a cité la création du Conseil consultatif des droits de l'Homme qui "a entrepris un ensemble d'actions et d'initiatives dans le sens de la protection des droits de l'Homme".

LE SOIR

Maurice Buttin, avocat de la famille Ben Barka. (AFP)

L'affaire Ben Barka au point mort

Les mandats d'arrêts internationaux contre 5 sécuritaires marocains n'ont jamais quitté la France.

Les mandats d'arrêts internationaux émis par le juge Patrick Ramël contre des sécuritaires marocains dans l'affaire Mehdi Ben Barka n'ont jamais quitté le territoire français». L'aveu est de Me Maurice Buttin, avocat de la famille Ben Barka lors d'une conférence tenue le vendredi 29 mai à Rabat. Plus de deux ans après que le magistrat français ait pris cette initiative en pleine visite de Nicholas Sarkozy au Maroc, les choses n'ont point avancé. Le dossier est toujours au point mort. Devant cette passivité, explique Me Buttin, M. Ramaël a adressé le 20 mai une lettre au procureur général de la république française demandant les raisons empêchant l'exécution des mandats d'arrêts internationaux contre le général Hosni Benslimane, Abdelkader Kadiri, Miloud Tounsi (alias Larbi Chtouki), Boubker Hassouni *et* Abdlehak Achaachi. *Me Buttin qualifie le* geste des français d' «inadmissible». Ce qui explique notamment que l'agenda du patron de la gendarmerie royale n'a point été affecté par la décision du juge Patrick Ramaël, Hosni Benslimane *était présent* à Pékin à *l'occasion* de la cérémonie d'ouverture des jeux olympiques et s'était déplacé à Madrid pour les besoins d'une réunion sécuritaire.

Les révélations de Me Maurice Buttin lors de cette conférence ont ravi la vedette aux autres interventions axées sur l'œuvre et la mémoire du leader de la gauche marocaine. Bachir Ben Barka a tenu dans une allocution à qualifier

«La campagne anti-Mehdi Ben Barka vise à cacher le crime de l'Etat par un autre crime contre la vérité».

l'enlèvement de son père de «crime de l'Etat». Remettant les pendules de l'histoire à l'heure actuelle, il a lancé que la campagne anti-Ben Barka vise notamment à «cacher ce crime de l'Etat par un autre crime contre la vérité». Une allusion aux propos du maire de Fès Hamid Chabat, accusant Ben Barka d' «assassin». Bachir a réitéré ses accusations aux services secrets du Maroc, de la France, des Etats-Unis *et d'Israël dans la disparition de Mehdi* Ben Barka. La mémoire de Mehdi Ben Barka attire du monde. La conférence a tenu une affluence massive, seules les têtes d'affiches de l'USFP ont opté pour la chaise vide. **M.J**

أخبار اليوم
Akhbar Alyaoum
www.alakhbar.press.ma

مذكرة التوقيف في حق مسؤولين مغاربة لم تعرف طريقها إلى التنفيذ حسب محامي العائلة

البشير بنبركة: المهدي مزعج في حياته كما في مماته

البشير بنبركة

خاص

■ الرباط- محمد ياسين ■

كشف موريس بوتان، محامي عائلة المهدي بنبركة، أن مذكرات التوقيف التي أصدرها قاضي التحقيق الفرنسي رامايبل لم تعرف قط طريقها إلى الإصدار، وفسر المحامي الفرنسي هذا الإجراء بتواطؤ بين الأجهزة المغربية والفرنسية. وأعلن أن القاضي الذي أصدر المذكرات وجه في 20 ماي الماضي مذكرة إلى المدعي العام الفرنسي يستوضحه فيها عن أسباب عدم نشر مذكرة التوقيف.

وقال موريس بوتان، الذي شارك في ندوة حول الحقيقة والمسؤوليات في جريمة اختطاف المهدي بنبركة، يوم السبت الماضي بالرباط، إذا كان واضحا أن القضاءين البلدين يرفضان المساعدة في التوصل إلى حقيقة اختطاف واغتيال المهدي بنبركة، فإن المؤشرات الأخيرة تؤكد التواطؤ بينهما، بدليل أن مذكرات التوقيف التي أصدرها قاضي التحقيق المعين لمباشرة الملف منذ سنة 2007، في حق أربعة مسؤولين مغاربة، لم تعرف طريقها إلى النشر والتعميم.

وتتعلق مذكرة التوقيف الدولية بكل من الجنرالين حسني بنسليمان، قائد الدرك الملكي، وعبد الحق القادري المدير العام للدراسات والمستندات المعروف اختصارا بـ«لادجيد» وعبد الحق العشعاشي، أحد رجال المخابرات المغربية، وميلود التونزي، الممرض الذي حقن المهدي بنبركة.

واستغرب المحامي الذي كان يتحدث في الندوة التي عقدتها كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، والمرصد المغربي للسجون، وجمعية عدالة، استغرب كيف أنه رغم إصدار مذكرة التوقيف على الصعيد الدولي، تمكن أحد المطلوبين من السفر إلى بيكين، وحضور دورة الألعاب الأولمبية، بينما تمكن الثاني من التوجه إلى إسبانيا، دون مضايقات تذكر.

هذه الوضعية دعت دفاع عائلة المهدي بنبركة إلى مساءلة القاضي المختص بالملف في إطار الإنابة القضائية، والذي اكتشف أنه بعد مرور ما يقارب السنة لم يتم تعميم مذكرة التوقيف سواء في فضاء «شينغن» أو في فضاء «الأنتربول». وهو ما دفع قاضي التحقيق إلى توجيه مذكرة استفسار إلى المدعي العام للجمهورية لدى المحكمة العليا بباريس لمعرفة ظروف عدم تعميم المذكرة.

وكان قاضي التحقيق رامايبل أصدر مذكرة في حق المسؤولين الأربعة، للمثول أمام القضاء في اليوم الأول من زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي إلى المغرب في أكتوبر 2007، وهو ما اعتبره مراقبون آنذاك تشويشا على الزيارة المهمة للرئيس الفرنسي إلى الرباط.

وانتقد موريس بوتان موقف القاضي المغربي سرحان، الذي كان وراء وقف البحث عن الحقيقة، من خلال اشتراط تقديم قاضي الحقيق الفرنسي في إطار الإنابة القضائية، الوثائق التي يتوفر عليها، سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو من تعليمات أعطيت له من جهات أخرى، وإنكاره أيضا وجود ما سمي النقطة الثابتة 3.

واعتبر البشير نجل المهدي بنبركة أن ملف والده «أصبح مازقا للسلطة رغم تعهد أعلى سلطة في البلاد بالعمل على إيجاد الحقيقة الكاملة في ظروف اختطاف واغتيال والده». وأكد أن المخرج الوحيد لهذا المازق هو احترام الشعب المغربي واعتباره في كامل النضج لتقبل الحقيقة كيفما كانت.

ووصف البشير بنبركة التصريحات الأخيرة في حق والده بـ«الحقيرة والكريهة» التي تلوث الفضاء الإعلامي المغربي. ولم تكن تلك الحملة الأولى ولن تكون بالطبع الأخيرة، حسب نجل الشهيد، تستهدف أولا إبعاد المناضلين المدافعين عن التوصل إلى الحقيقة عن طريقهم، وأيضا باعتبار ما تعرض له المهدي يعتبر جريمة في حق العدالة والذاكرة. وشدد على أن هذه الحملة التي أسماها بالقذرة والتي تستند على القذف في شخص والده والاتهامات الموجهة له لا تشكل في نظره سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد الذي يستهدفه حتى في حياته وقبل اختطافه واغتياله.

وذكر البشير بنبركة بأن الحملة الأخيرة سبقتها حملة أكثر تمدنا استعملت فيها إحدى المحطات الإذاعية الفرنسية، والتي حاولت أن تبين أن قضية اختطاف واغتيال والده تمت في إطار التهافت على السلطة بينه وبين الملك الراحل الحسن الثاني، في محاولة لتشويه نضاله الأممي، واتهامه بالعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية والأوربية الشرقية، رغبة منها في إفراغ الملف من جانبه السياسي.

وأشار إلى أن الحملة تستهدف كذلك إقناع الرأي العام بأن المهدي بنبركة لا يستحق كل الاهتمام الذي يحظى به. منتقدا موقف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يسعى في رأيه إلى التخلي عن مسؤولياته والتنصل من مسلسل الحقيقة.

وخلص البشير بنبركة إلى أن ملف المهدي وبكل تعقيداته هو نتاج تعاون مشترك ومؤكد بين مصالح المخابرات المغربية والفرنسية، غير ان تنفيذ اختطافه لا يمكن إن يتم إلا بوجود قرار سياسي مغربي خالص. وختم قوله: «إن المهدي مزعج وهو حي ومزعج وهو ميت».

Revue

Libération

SM le Roi renouvelle sa confiance au Premier ministre et au gouvernement

Le renouvellement par SM le Roi de Sa confiance au Premier ministre et au gouvernement de Sa Majesté leur a donné un nouveau souffle pour l'accomplissement de leur mission, ont affirmé samedi soir le président de la Chambre des représentants, Mustapha Mansouri, et le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Khalid Naciri. M. Mansouri a affirmé, dans une déclaration diffusée par la chaîne de télévision 2M, que le renouvellement de la confiance Royale au Premier ministre et au gouvernement de Sa Majesté leur permet d'accomplir leur action dans de bonnes conditions durant la période électorale et d'accompagner l'ensemble des grands projets ouverts ces dernières années dans le Royaume.

Cette sage décision Royale donne un nouveau souffle au gouvernement de Sa Majesté et à la majorité, a-t-il ajouté.

MAP

Suite page 4

Revue de Presse du Conseil consultatif des

Libération

Affaire Mehdi Ben Barka

Non à l'assassinat politique, moral et symbolique

Suite de la première

L'organisation de cette rencontre faisait bien évidemment suite aux dernières allégations faisant assimiler Mehdi Ben Barka à un assassin. Comme l'a souligné, son fils, Bachir Ben Barka, cette conférence est une manière de battre en brèche toutes les tentatives visant « à assassiner moralement, symboliquement et politiquement un leader national et progressiste. C'est le militantisme et l'image même de Mehdi Benbarka qui sont visés aujourd'hui puisqu'on souhaite convaincre l'opinion publique que cette victime ne mérite pas qu'on se batte pour elle, en raison de sa responsabilité dans des crimes antérieurs » a-t-il dit. Ces allégations qui constituent assurément « un crime contre la justice, contre la mémoire et contre la vérité n'ont qu'un seul but, vider le dossier de Benbarka de sa teneur politique» a-t-il martelé, non sans amertume. Dans la foulée, Bachir Ben Barka a épinglé le CCDH qui a « exprimé sa volonté d'arrêter la mise en application des recommandations de l'Instance Equité et réconciliation et de s'abstenir d'informer la famille Ben Barka des progrès réalisés jusqu'à maintenant ». Et le fils du leader de conclure « qu'il y a eu des promesses de la part des plus hautes sphères du pouvoir au Maroc pour lever le voile sur la vérité. La seule issue aujourd'hui est de respecter le peuple marocain qui est suffisamment mûr d'accepter cette vérité, quelle qu'elle soit ». Cette rencontre, qui a été massivement suivie, a été marquée par deux témoignages dont celui du militant et nationaliste Houcine Aït Idder.

AMINA SALHI

Revue de Presse du Conseil

الصباح
يومية مغربية شاملة

محامي عائلة بنبركة: نأسف لعدم تنفيذ مذكرة توقيف مسؤولين مغاربة

كشف موريس بوتان، محامي عائلة المهدي بنبركة، القيادي الاتحادي المختطف بباريس في 1965، أن مذكرة التوقيف الدولية الصادرة في أكتوبر 2007، ضد الجنرالين المغربيين حسني بنسليمان، القائد الأعلى للدرك الملكي، وعبد الحق القادري، المدير السابق للمديرية العامة للدراسات والمستندات، إضافة إلى المسؤولين السابقين في جهاز المخابرات، ميلود التونزي وعبد الحق العشعاشي، لم تعمم، ولم تُنفذ، بخلاف ما كان الجميع يظن، معبرا عن شعوره بالإحباط بسبب ذلك.

وعبر عن أسفه لـ« التواطؤ القائم» بين الأجهزة المغربية والفرنسية. واستغرب كيف أنه رغم إصدار مذكرة التوقيف على الصعيد الدولي، تمكن أحد المطلوبين من السفر إلى بيكين، وحضور دورة الألعاب الأولمبية، بينما تمكن الثاني من التوجه إلى إسبانيا، دون مضايقات. وأعلن أن القاضي، الذي أصدر المذكرة وجه، في 20 ماي الماضي، مذكرة إلى المدعي العام الفرنسي يستوضحه فيها عن أسباب عدم نشر مذكرة التوقيف.

واستعرض المحامي، خلال لقاء عقدته جمعيات حقوقية ومؤسسة المهدي بنبركة، أول أمس (السبت) بالرباط، الصعوبات والإشكاليات التي اعترضت الوصول إلى الحقيقة في ملف المهدي بنبركة، مستخلصا النتيجة المحبطة، وهي أنه بعد 45 سنة ما يزال الملف في نقطة الصفر.

وكانت وسائل الإعلام الأجنبية والوطنية أشارت، في أكتوبر 2007، إلى أن الشرطة الدولية أصدرت مذكرة بتوقيف ضد مسؤولين عسكريين وأمنيين مغربيين، وهو ما نفته السلطات المغربية آنذاك، إذ أكدت أنها لم تتسلم هذه المذكرات من الشرطة الدولية. وتزامن صدور هذه المذكرة مع الزيارة التي قام بها، آنذاك، رئيس الجمهورية الفرنسية نيكولا ساركوزي، للمغرب. وفسر العديد صدور المذكرة من طرف القاضي الفرنسي «باتريك رامايل» المكلف بملف المهدي، بأنها محاولة للتشويش وتعكير أجواء زيارة ساركوزي.

من جهته، وصف البشير بنبركة، نجل الزعيم المهدي بنبركة، الانتقادات التي تعرض لها المعارض السابق ب« الحملة الحقيرة التي تلوث الفضاء السياسي والإعلامي والقضائي». وأضاف أن صورة الضحية هي المستهدفة، إذ كانت دائما تهمة مشبوهة حول تعاونه الاستخباراتي مع معسكر الشرق، وأنه لم يبق سوى اتهامه بالتعاون الاستخباراتي مع جهاز الاستخبارات الأمريكية أو« الكاب 1». وأكد أن الهدف هو وضع الضحية في مستوى الجلاد. وأبرز أن كل ما سبق، بالإضافة إلى روايات البوخاري، تنصب في مجرى واحد هو إفراغ الملف من حمولته السياسية والحيلولة دون الوصول إلى الحقيقة. وقال إن المهدي بنبركة كان مصدر إزعاج لأنه كان يجسد المبادئ والقيم التي كان جيل الاستقلال يتطلع إليها، وأنه بعد اختطافه ظل يشكل مصدر إزعاج، وبعدما فشلت محاولات طي الملف أصبح يشكل مازقا للسلطة.

هناك مساع لتبخيس هذه الشخصية التاريخية والتنقيص من قيمتها ورمزيتها. وقال إن هذه ليست هي الحملة الأولى ضد المهدي، ولن تكون هي الأخيرة، طالما أن قضية المهدي ستبقى مطروحة. وأضاف أن بعض الجهات حاولت التغطية على ملابسات الحادث. وأبرز أنه بعد 45 سنة مازالت عائلة المهدي والتنظيمات الحقوقية تطالب بمعرفة كل الملابسات التي أدت إلى الجريمة والكشف عن المحرضين والقتلة. وبحسبه كانت هناك، دائما، محاولات لإخفاء معالم الجريمة وحماية المتورطين فيها. وزاد قائلا:« إن الحملة الأخيرة بشكلها الاستفزازي العنيف سبقتها حملة عن طريق أمواج الإذاعة الفرنسية في 2005 حاولت النيل من المهدي، من خلال إلصاق

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

Revue de Presse du Conseil consultatif

التجديد

خلال تقديم كتاب "عاصمة الورود" لمحمد النضراني وعبد الرحمن القونسي

منيب: يجب تقديم المسؤولين عن سنوات الرصاص إلى العدالة

أكد المعتقل السابق عبد الرحمن القونسي خلال تقديمه لكتابه الجديد المشترك "عاصمة الورود" مع محمد النضراني، الخميس الماضي بالدار البيضاء، أن هذا الكتاب يكسر جدار الصمت الذي طبع ملف الاختطافات. وأضاف أن هذه الفترة صفحة سوداء، خصوصا في معتقلات أكدز وقلعة مكونة و الكونبليكس.

من جهتها قالت الأستاذة نبيلة منيب إن فتح صفحة الماضي هو الإسهام في بناء الغد، وإن معالجة هذا الملف يجب أن تكون شموليا؛ على اعتبار أن توصيات لم تفعل، مؤكدة على ضرورة مساءلة المسؤولين عن هذه السنوات، وتقديمهم إلى العدالة. وأشارت إلى أن الفترة السابقة هي صفحة من تاريخ المغرب، ويجب الوعي بهذه الفترة الصعبة، والتي تجسد في هذه الرواية السهلة، إذ لا تعكس المرارة فقط، ولكن هناك الأمل، أو كما قيل" الإنسان الذي لا يحمل قضية لا يستحق أن يكون إنسانا، مشيرة إلى أن المشكل في الدول السائرة في طور النمو ليس في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما هو مشكل معرفة.

من جهته أكد الدكتور إدريس أبو زيد على أن النضراني عاشر السجون، وأنه لا يمكن اعتبار أن هذا الكتاب ضمن آداب السجون، فالكاتب له ذاكرة خطيرة، وخلال أحد فقرات الكتاب استطاع الكاتب في ظل همجية السجون أن يطور أحلامه، ونجح بأن لا يكون السجن بداخله، وخلال فقرات الكتاب أبرز الكاتب أنه كان يعيش زمنا بطيئا، ومن ثم عمل على البحث عن "استعمال للزمن". واعتبر أن هذا الكتاب بمثابة الترفع على همجية الاعتقال، مشيرا إلى أن هذا الكتاب رائد في كتابات في ظل سنوات "السيبا". وأشار أبو زيد إلى أن البعض يقول إن هذه الفترة يجب أن تترك للمؤرخين، معتبرا أن هذه الكتابات يمكن أن تكون موضوع دراسات جامعية.

تجدر الإشارة إلى أن الكتاب صادر عن منشورات "الأيام" بتوقيع المعتقلين السياسيين السابقين محمد النضراني وعبد الرحمن القونسي.

خالد مجدوب

Revue de Presse de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

BONJOUR

Deux évènements politiques majeurs se sont produits ce week-end. Le retrait du soutien du PAM au gouvernement de Abbas El Fassi. Incidence parlementaire nulle. Et incidence gouvernementale quasi nulle, également, puisque le cas ne concerne qu'un seul ministre, celui de l'Education nationale. Le deuxième évènement c'est le soutien explicite — un renouvellement de confiance — du Roi au Premier ministre et à son gouvernement. Un texte limpide qui appelle à trois choses : faire des élections transparentes, application de la loi et continuer le train des réformes des chantiers. La tempête dans le verre se calme immédiatement. Chaque acteur est renvoyé à sa dimension réelle et à sa fonction exacte. Pour le reste, en démocratie, on peut faire des commentaires. Ils sont les bienvenus. Que le PAM choisisse, légitimement, à quelques encablures des élections, de passer à l'opposition ne nous renseigne aucunement sur la stratégie de ce parti qui a fait de l'effet d'annonce et des décisions impétueuses une marque de fabrique. Pratiquement pour régler son «coming-out», il lui faut, maintenant, — hors la posture de Fouad Ali El Himma — purger deux situations : celle du groupe interparlementaire RNI-PAM, et celle du sort du seul ministre PAM au gouvernement, M. Ahmed Akhchichine. Il va falloir mettre de l'ordre dans tout cela. La mise à niveau du champ politique à laquelle aspire le PAM semble tourner au vaudeville. Le «modèle politique» choisi est incompatible avec cette mission. Cette dernière est, certes, noble mais la démarche est éculée. Les promesses de renouveau des hommes, de renouvellement des idées, de création d'une nouvelle gouvernance partisane se sont évaporées. Le dur principe de réalité a prévalu. ■

Khalil Hachimi Idrissi

Revue de Presse des Droits de l'Homme

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
29/05/09

برلماني مغربي يثير جدلا بتصريحات عن انفلونزا الخنازير واليهود بمجلس الشعب

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

اثارت تصريحات برلماني مغربي حول انفلونزا الخنازير ودعواته لاصابة اليهود بهذا الوباء تعليقات صاخبة دفعت مجلس النواب لاصدار بلاغ يعبر فيه عن رفضه لهذا الخلط الذي اعتبره مناهضا لقيم المغرب ومبادئه الثابتة في التعايش.

وعبر مجلس النواب اثناء جلسة عقدها الاربعاء عن رفضه للخلط الذي أثاره تدخل أحد النواب في جلسة سابقة لدى تعقيبه على سؤال شفوي حول انفلونزا الخنازير، مبرزا أن هذا الخلط لا ينسجم مع تاريخ وثقافة ومبادئ المغرب الثابتة المتجلية في تسامحه وتعايشه واحترامه للأديان والمعتقدات على اختلاف أنواعها.

وتمنى محمد اومولود أحد برلمانيي حزب الاتحاد الدستوري (يمين معارض) في تعليق له في المجلس اثناء نقاش حوار انفلونزا الخنازاير أن «يصيب هذا الداء اليهود». وقرر المجلس فيما بعد سحب مجموع النقاش من محاضر تلك الجلسة.

ووصف بيان توضيحي لمكتب مجلس النواب، هذا التعقيب بـ«المسيء» لليهود، مذكرا بموقف المجلس الذي يعتبر أن العنصر اليهودي – من أهل الكتاب – تربطه منذ قرون وشائج القرابة والحضارة والمواطنة، وبالتاريخ الحافل لليهود المغاربة الذين ساهموا في بناء الحضارة المغربية.

واعتبر شاوي بلعسال رئيس فريق الاتحاد الدستوري بمجلس النواب ان متن تعقيب اومولود تخللته عبارات «يمكن ادراجها في سياق الزلات اللغوية»، معربا عن اسفه لكل التأويلات والتعقيبات على تصريحات اومولود.

غير أن البيان ثمن التوضيحات الإعلامية والاعتذار الذي قدمه المعني بالأمر والذي أكد فيه أن الأمر يتعلق بـ«زلة لسان غير مقصودة فهمت خارج السياق الذي يعنيه».

ودعا مكتب المجلس إلى ضرورة توخي الوضوح والحكمة في الخطابات المتصلة بالقضايا الحساسة تجنبا لكل تأويل مغرض، مذكرا بمبادئ المغرب الثابتة المتجلية في تسامحه وتعايشه واحترامه للأديان والمعتقدات على اختلاف أنواعها.

وأبرز المجلس أيضا التاريخ الحافل لليهود المغاربة الذين ساهموا في بناء الحضارة المغربية، وتشبثوا دائما بأهداب العرش العلوي المجيد الذي وفر لهم دائما الحماية من النازية والرعاية باعتبارهم رعايا مغاربة تطوق بيعتهم ملوك وسلاطين الدولة المغربية، مستحضرين الأيادي البيضاء للملك محمد الخامس وما وفره لهم من حماية واجبة في ظروف عصيبة.

كما ذكر البيان أن مجلس النواب ضم مغاربة من أصل يهودي كما ضمت بعض الحكومات المغربية وزراء وطنيين مغاربة من أصل يهودي، واحتضنت الادارة المغربية يهودا مغاربة تحملوا مسؤوليات سامية وساهموا بمجهوداتهم في الثقافة المغربية المجبولة على التسامح والداعية إلى التآخي والرافضة لكل تمييز أيا كان نوعه.

Revue de Presse

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Justice
العدالة

LE SOIR

Mohamed Belhaj, extradé récemment de la Syrie. (DR)

Terrorisme

Commission rogatoire espagnole

▶Vers un deuxième procès au Maroc sur les attentats de Madrid.

Bientôt une commission rogatoire espagnole pour entendre Mohamed Belhaj, récemment extradé de la Syrie. La demande émane du juge de l'Audience Nationale, Eloy Velasco. Madrid accuse le marocain, actuellement détenu à Salé, de participation dans les attentats terroristes du 11 mars 2004.

L'entrée en scène de la justice espagnole sur ce dossier fait suite à des demandes formulées par des associations locales exigeant l'extradition de Belhaj de la surenchère d'ONG à forte résonnance politique de droite. La loi marocaine interdit toute mesure de ce genre. Le cas d'Abdellah Ahriz est là pour confirmer cette constante. Pour mémoire, juste après son arrestation, une commission rogatoire menée par le juge Jaun Del Olmo s'est déplacée au Maroc pour auditionner Ahriz. Fin 2008, la chambre criminelle de Salé au l'a condamné à 20 ans de prison Abdelilah Ahriz pour son implication dans les attentats de Madrid en 2004. En son temps, cette condamnation constituait première au Maroc. Avec le cas Belhaj, il est fort probable qu'il n'y aura pas de changement. Loin de la surenchère politicienne, on s'achemine donc vers un deuxième procès sur les attentats 2004 en Espagne mais au Maroc. **M.J**

Droits des Femmes
حقوق المرأة

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أخبار اليوم
Akhbar Alyoum

ندوة وطنية حول حصيلة خمس سنوات لمدونة الأسرة

مدونة الأسرة ضحية لعبة التأويلات

بني ملال- محمد باهي

في إطار أنشطتها التواصلية، الهادفة إلى دعم الخبرات والتجارب والتراكمات ذات المرجعيات القانونية والتشريعية، نظمت هيئة المحامين ببني ملال، أول أمس السبت، ندوة وطنية حول موضوع مدونة الأسرة، بعد مرور خمس سنوات على التطبيق الفعلي لمقتضياتها من حيث الإشكالات والاختلالات والنواقص التي شكلت أبرز المميزات على امتداد الحصيلة الخماسية، وما أفرزته من إيجابيات ومكتسبات على مستوى التوازنات الأسرية في علاقتها بما يمور به الواقع الاجتماعي من قضايا تمس في الجوهر حجم الضغوطات والإكراهات المرتبطة بتداعيات المشاكل الأسرية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا الصدد تطرقت مداخلات كل من عبد الكريم الطالب وحثمان السعيد ومحمد الكشبور وعبد الكبير طبيح وعبد اللطيف حاتمي إلى ما تضمنته المدونة من تعديلات همت الجوانب ذات الصلة بالأموال المشتركة بين الزوجين، والإجراءات والتدابير القانونية والاجتهادات الفقهية والتشريعية التي اعتبرت دعامة أساسية لإنصاف المرأة وصون ممتلكاتها في حال التطليق، والحفاظ على حقوقها المشروعة التي كانت سابقا عرضة للاستغلال من قبل الزوج وما يترتب عن ذلك من سوء التوازن الأسري الذي تضطر معه الزوجة الطليقة أحيانا إلى الخروج إلى الشارع في غياب سند أسري وبطء المساطر القانونية والإدارية، كما تمت الإشارة إلى ما جاءت به المدونة من جديد يواكب التحولات السوسيواقتصادية بخصوص تقديرات المتعة التي اعتبرت ضمانة قوية للتماسك الأسري. وفي علاقة بإثبات النسب ونفيه تمت الإشارة إلى كون مدونة الأسرة اعتبرت صيرورة مفتوحة على كل المستجدات والتطورات ومواكبة للتحولات، من خلال اللجوء في بعض القضايا العالقة إلى نتائج الحمض النووي والتركيبة الجينية للتأكد من ثبوت النسب الذي ظل إلى عقود خلت يشكل واحدا من أبرز الاختلالات المجتمعية.

هذا وقد تطرقت بعض المداخلات إلى النواقص التي تميز الفصلين 80 و81 بخصوص مسطرة تقديم طلب الطلاق وعدم الانسجام بين تأويلات النصوص من قبيل: «إذا توصل الزوج شخصيا ولم يحضر اعتبر متنازلا»- «إذا لم تحضر الزوجة سوف يبت في الملف»، وأكد المتدخلون على ضرورة اعتماد المنطق وإعادة النظر في الفصل 81 بشكل يضمن المساواة وتحقيق الانسجام بين النصين 80 و81 على سبيل المثال لا الحصر.

في السياق ذاته تم التطرق إلى ما اعتبر انزلاقا تشريعيا لمقتضيات الفصل 108 الذي يتناول إخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج من خلال التطليق بضرر، وهو ما كان ينظر إليه في جانبه المادي فقط من حيث الضرب والجرح وتغييب الضرر المعنوي الذي يترتب عن كل تصرف أو سلوك مشين أو مخل بالأخلاق يجعل الاستمرار في العلاقة الزوجية أمرا غير محمود، إذ اتسعت دائرة الضرر لتشمل العنف اللفظي والحركات والإيماءات وما شابه ذلك. في المقابل تطرقت المداخلة إلى تغييب المدونة لما قد يلحق الرجل من تعنيف وسوء المعاملة والتقصير في المسؤولية الزوجية من قبل الزوجة، خاصة ما يتعلق بما تضمنه الفصل 98 حول موضوع الغيبة، إذ نص على اتخاذ إجراءات في حال غياب الزوج عن الزوجة لمدة شهر ولم يتطرق إلى إمكانية غياب الزوجة، وعلل المتدخل ذلك بعدم الانسجام والمساواة، إذ كان حريا بالمشرع في نظره التنصيص على ما يلي: إذا غاب أحد الزوجين عن الآخر وليس الزوج فقط.

على صعيد آخر تناولت العروض جملة من المواضيع ظلت في السابق جزءا من الطابوهات ضمن قاموس الأسرة، من قبيل الهجر والإيلاء ورفض المعاشرة من قبل الزوجة في حالات السكر الطافح لبعض الأزواج ودخولهم البيوت في أوقات متأخرة من الليل وإجبار الزوجات على الرضوخ لنزواتهم قسرا، الأمر الذي اعتبر في حالات عدة من خلال القضايا المعروضة على القضاء وجها من أوجه الاغتصاب.

من جانب آخر، تمت الإشارة إلى الضجة الكبرى التي واكبت الإعداد لمدونة الأسرة وما أفرزته من أطراف مؤيدة وأخرى معارضة وتجليات ذلك، من خلال مسيرتي الرباط والدار البيضاء والتجاذبات التي أفضت في نهاية المطاف إلى التحكيم الملكي والخروج بمدونة مسايرة للتحولات ومحافظة على التوازنات الاجتماعية وذات سند فقهي وتشريعي كفيل بصون الحقوق والواجبات.

على صعيد آخر، تمت الإشارة إلى التداول ذي الخلفية الاستراتيجية لمفهوم الأمن القضائي، باعتباره أضحى من بين المعايير والخصوصيات التي تتحكم في مقاربة استقطاب المستثمرين الأجانب وترسيخ القناعات والطمأنة لديهم بوجود أمن قانوني يضمن كافة حقوقهم المشروعة في حال وقوع منازعات.

منصة الندوة

Revue

برونو دي طوما السفير، رئيس مندوبية اللجنة الأوروبية بالرباط

ترسيخ المساواة بين الجنسين من أجل الاستمرارية

انخرط الاتحاد الأوروبي، منذ فترة طويلة، في موضوع إقرار المساواة بين النساء والرجال، وهذا الهدف مسطر بوضوح في اتفاقاتنا، وهو الذي يقود سياساتنا الداخلية، وكذا علاقاتنا مع البلدان الأخرى، التي يتعامل معها الاتحاد.

إن لتهميش المرأة في المجتمع ثمنا باهضا من زاوية التنمية السوسيواقتصادية، بل إن هذه المسألة تشكل واحدا من أكبر مظاهر العجز الثلاثة في العالم العربي، إذ أن الأمر لا يتعلق، إذن، بمسألة الحقوق الأساسية، بل بتعزيز دور المرأة، كمحفز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأعتقد أن الحكومات المعنية تدرك هذه الحقيقة وتعترف بها.

بالنسبة إلى المنطقة الأورومتوسطية، فإن هذا الالتزام السياسي برز منذ إعلان برشلونة، الصادر عام 1995، من خلال إقرار «دور النساء كمفتاح في التنمية، والحاجة إلى مشاركتهن الإيجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي خلق فرص الشغل».

وفي إطار سياسة الجوار الجديدة، التي تقترح على جيران الاتحاد الأوروبي تعميق العلاقات السياسية، وأفقا لمستوى عال من الاندماج الاقتصادي، فإن خطط العمل تتضمن إجراءات للنهوض بحقوق النساء، سواء ما يتعلق منها بحماية الحقوق السياسية (مثل احترام مبدأ المساواة والعمل على ترسيخها، وإتاحة مشاركة أكبر للنساء في الحياة السياسية والاجتماعية)، أو ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية (مثل المشاركة أكثر في الحياة الاقتصادية، ومكافحة التمييز ضد المرأة)، أو على مستوى التربية والصحة، وأخيرا، في مجال العدالة والشؤون الداخلية (من قبيل محاربة تهريب البشر، ومحاربة الاستغلال الجنسي).

ومن شأن سياسة الجوار هذه، باعتبارها خارطة طريق للوضع المتقدم، أن تعمق هذا المسعى.

لقد أطلقت بلدان عدة مبادرات طموحة وإرادوية من أجل تعزيز دور النساء داخل مجتمعاتهن، ويوجد المغرب من بين هذه البلدان، وقد أنجز «ثورة حقيقية» في تشريعاته حول وضعية المرأة، وهو، اليوم، منخرط في وضع استراتيجيات سياسية واجتماعية في هذا المجال. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى رفع عدد النساء المنتخبات في الانتخابات الجماعية المقبلة، والعمل على وضع استراتيجية وطنية من أجل الإنصاف والمساواة.

ومع ذلك، ويجب ألا نخفي هذا الأمر، مازالت هناك جهود كبيرة مطلوبة، لكي يترسخ مفهوم المساواة في ثقافاتنا. إننا نلاحظ، وهذا يصدق على كل من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أنه، إذا كانت التوجهات السياسية لفائدة إلغاء كل أشكال التمييز بين الرجال والنساء تتعزز، فإن تجسيدها في الواقع العملي مازال دون المستوى.

لهذه العوامل، يجب أن تأخذ جهودنا من أجل المساواة بين الجنسين طابع الترسيخ والاستمرارية.

وبفضل تبادل وجهات النظر، وبالمقارنة والموازنة بين حساسيات وتجارب مختلفة، ومن خلال الإنصات إلى مختلف التحاليل، يغتني الحوار، ويتأتى التفاهم، وعلى أساس ذلك يمكن بلورة اقتراحات طموحة وواقعية.

> برز الالتزام السياسي بمسألة المساواة بالنسبة إلى المنطقة الأورومتوسطية منذ إعلان برشلونة الصادر عام 1995

Revue de Presse du Conseil co

مساواة

دورة تكوينية حول حق المرأة في مكانة إعلامية لائقة بأدوارها المختلفة

الإعلام مطالب بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة

الدارالبيضاء: عبد الهادي مزراري

نظمت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، بدعم من وكالة التعاون التقني الألماني، دورة تكوينية لفائدة صحافيات وصحافيين مغاربة يعملون في وسائل الإعلام الوطنية المكتوبة والمسموعة والمرئية، من 24 إلى 28 أبريل الماضي، تحت شعار «دور الإعلام في تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية».

وتروم الدورة التكوينية تعزيز الخطوات، التي بذلتها الحكومة المغربية من خلال جهود وزارتي التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والداخلية، في إطار «الحملة الوطنية التحسيسية الثانية لتعزيز المشاركة السياسية للنساء»، التي انطلقت مطلع مارس الماضي، إذ يعول على مختلف وسائل الإعلام لإبراز أهمية دور المرأة في المجتمع، وحقها في أن تصبح فاعلة سياسية، محليا ووطنيا، في إطار المساواة مع الرجل، الذي ظل يحتكر الميدان السياسي، رغم وجود المرأة إلى جانبه في باقي الميادين.

تمحورت محاضرات ومداخلات الدورة التكوينية حول السؤال التالي: ما هو المجال الذي يعد رافعة لتقدم المرأة واكتساب حقوقها؟ هل المجال السياسي، أم الاقتصادي، أم الاجتماعي، أم الثقافي؟.

وأجمعت الصحافيات والصحافيون على أن أهم مجال مساعد، بشكل أكبر، على تقدم المرأة، هو المجال السياسي، الذي سجلت فيه المرأة غيابا ملحوظا لحساب الرجل. ومن هذا المنطلق، تلقت الصحافيات والصحافيون توجيها ديداكتيكيا، لإبراز دور المرأة ومكانتها في النسيجين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال وسائل الإعلام، وهو عمل ستكون له نتائج تنصف المرأة، وتمنحها ما تستحق من مكانة في المشهد الإعلامي.

وخلصت المشاركات والمشاركون إلى أن إيلاء المرأة المكانة الإعلامية التي تستحقها سيعود، أوتوماتيكيا، بنتائج إيجابية على مساعيها في ولوج عالم السياسة، الذي ما زال حكرا على الرجل.

وقدم المتدخلون أرقاما مفجعة حول نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، عبر العالم، إذ يبدو المغرب في آخر قائمة الترتيب. فالمعدل الدولي للمشاركة السياسية للنساء هو 20 في المائة من المنتخبات، مقارنة بالرجال، وتتصدر القائمة بلدان إفريقيا السوداء، بـ30.1 في المائة، متبوعة بأوروبا، بـ28.8 في المائة، ثم أميركا اللاتينية، بـ26.1 في المائة، وأميركا الوسطى، بـ5.5 في المائة، وبلدان الشرق الأوسط والمتوسط، بـ2.1 في المائة. وتحتل المرأة المغربية نسبة 0.58 من مجموع عدد المنتخبين.

ومقابل تدني نسبة مشاركتها في الحياة السياسية، تحتل المرأة المغربية مكانة متقدمة في جميع القطاعات، بـ24.6 في المائة طبيبات، و38.8 موثقات، وأكثر من 30 في المائة محاميات، و20 في المائة قاضيات، وأزيد من 38 في المائة صيدلانيات، و31 في المائة طبيبات الأسنان، و33 في المائة موظفات، إضافة إلى أزيد من 6000 امرأة مقاولة.

وتشير الإحصائيات إلى أن النساء يشكلن أكثر من 30 في المائة من اليد العاملة النشطة في المدن، وأكثر من 40 في المائة من اليد العاملة النشطة في البوادي، ونحو 20 في المائة من الأسر المغربية تعيلها نساء.

أمام هذه الأرقام والنسب، بات من الضروري إعادة النظر في نسبة تمثيل المرأة في المجال السياسي، ومن هنا جاءت الدعوة إلى تعزيز مشاركتها في الانتخابات الجماعية المقبلة، ليس كرقم في صناديق الاقتراع، وإنما من زاوية ترشيحها، والتصويت عليها، وتمكينها من تولي تدبير الشأن المحلي.

في هذا السياق، رفعت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، شعار «النساء في الجماعات: رافعة للحكامة المحلية»، دفاعا عن مشاركة النساء في الترشح والفوز وإدارة الشأن المحلي في المدن، كما في القرى.

ودعما لهذه الخطة، قررت الوزارة، بتعاون مع جهات وطنية وأوروبية، الاهتمام بصورة المرأة المغربية في الإعلام، وجندت نخبة من الأساتذة والباحثين، قصد إعادة النظر في كثير من المصطلحات، والألفاظ، والصور النمطية، التي تكرس هيمنة العنصر الذكوري على المجتمع، وتصنف المرأة عنصرا ثانويا، من قبيل لقطات إشهارية تظهر الأب وهو يطالع جريدة، بينما الأم تغسل ثيابه بمسحوق (موضوع الإشهار)، أو، كما يوجد في كتاب مدرسي، حيث الفتى يرافق أباه إلى السوق، أو المسجد، بينما الفتاة توجد إلى جانب أمها في المطبخ. ووجهت أصابع الاتهام، كذلك، إلى جرائد ومجلات تضع جميلات على صفحاتها الأخيرة من أجل الإثارة، ورفع المبيعات، وكذا القنوات التلفزية، التي تتاجر بالمشاهد المثيرة للمرأة، وكأنها لا تملك إلا جسدها، وتجريدها من كل الصفات الأخرى، كالعلم، والمعرفة، والذكاء، والشجاعة، والنزاهة.

> لقطات إشهارية تظهر الأب وهو يطالع جريدة بينما الأم تغسل ثيابه بالمسحوق المعني باللقطة

أسية الوديع
الرقة الخلاقة

محمد الخدادي

كأن هذه المرأة، الصلبة في هشاشة الإنسانة ورقة الأنثى، جاءت إلى العالم موعودة لخدمة قضايا، ليست بالضرورة «كبيرة»، ولكنها ذات تأثير كبير على المسارات الفردية والعامة.

عندما ولدت أسية الوديع، في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، كان المغرب كله على موعد مع تحول جذري في المواجهة مع سلطات الحماية الفرنسية، فما كان لوعي الطفلة إلا أن ينفتح على مصطلحات كبيرة، من قبيل الكفاح، والاستقلال، والكرامة، بفضل الأبوين الراحلين، محمد الوديع الأسفي، وثريا السقاط. وبعد الاستقلال، تشكل وعي أسية الوديع بمبادئ العدالة، والديموقراطية، والحق، والكرامة الإنسانية، باحتكاك مع مرحلة حملت هذه الشعارات، وكان لأفراد الأسرة نصيب من لهيبها. وإذا كانت سخونة تلك المرحلة لم تجذب الطالبة إلى الفعل السياسي المباشر، فإنها ظلت دائما مسكونة بحلم التغيير نحو الأفضل، وقريبة من «ضحايا» ذلك الحلم، بصمود المناضلة، ورقة المرأة. بهذه الشحنة الإنسانية والنضالية، ساهمت أسية الوديع في تأسيس عدد من الجمعيات المدنية، والهيئات الحقوقية، مثل مؤسسة محمد الخامس لإعادة إدماج السجناء، وجمعية أصدقاء مراكز الإصلاح، ومركز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، والمرصد المغربي للسجون، إضافة إلى المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، سنة 1988. وقبل ذلك، توفقت الطالبة في الدراسة، فحصلت على الإجازة في القانون، من كلية الحقوق بالدار البيضاء، سنة 1970، ما أهلها آنذاك لتقلد منصب قاضية بالنيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء. وبعد فترة تدريبية بالمدرسة العليا للقضاء بباريس، انضمت إلى هيئة المحامين بسطات، ثم إلى هيئة المحامين بالدار البيضاء، قبل أن تصبح، سنة 2000، قاضية بإدارة السجون، حيث اهتمت بمراكز الإصلاح وإعادة تربية القاصرين الشباب، الذين منحوها لقب ماما أسية.

وفي خضم هذا كله، كان لأسية الوديع متسع من الوقت كي تحب، وتتزوج، وتنجب طفلين.

Revue de Pr

مساواة

برلمانية ألمانية: المغرب نموذجي في المساواة

قالت النائبة البرلمانية الألمانية، لال أكغون، عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، في البرلمان الفيدرالي الألماني (البوندستاغ)، أخيرا في الرباط، إن التقدم، الذي أحرزه المغرب في مجال المساواة بين الجنسين، يشكل نموذجا في العالم العربي. وقالت البرلمانية الألمانية، في تصريح صحافي، في ختام لقاء مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بمجلس النواب، إن «التقدم، الذي حققه المغرب في مجال المساواة بين الرجل والمرأة يعد نموذجيا، سواء على الصعيد العربي أو الإفريقي».

وأعربت النائبة الألمانية، نائبة رئيس الجمعية البرلمانية الأوروبية (أوروميد)، عن «إعجابها الكبير» بالإصلاحات السياسية والاجتماعية، التي انخرط فيها المغرب في مجال الهجرة، والمساواة بين الجنسين، وإشراك المرأة في الحياة السياسية، مشيرة إلى أن المغرب يعد شريكا «مهما جدا» لألمانيا.

من جانبه، أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بمجلس النواب، محمد أداد، أن هذا اللقاء شكل مناسبة لبحث العديد من المواضيع ذات الصلة بمختلف أوراش الإصلاح، التي باشرها المغرب، والتقدم الحاصل في العديد من الميادين. وأضاف أداد « تناولنا، أيضا، قضية المرأة، والتمثيلية النسائية في البرلمان، والمجالس المنتخبة»، مؤكدا ضرورة «الاستفادة من المكتسبات، وإرساء تبادل صريح» لتعزيز التعاون شمال-جنوب.

Revue de Presse du Conseil

المساواة بين العاملات والعمال ما زالت بعيدة

أحمد بداح

رغم الإجراءات المتخذة، على الأصعدة الحقوقية والتشريعية والتدبيرية، خصوصا منذ مطلع العقد الجاري، ما زالت درجة المساواة بين المرأة والرجل ضعيفة في مجال العمل، من زاوية الأجور، والحظوظ، والترقية، والامتيازات، خاصة في المقاولات الصغرى والمتوسطة، ونسبية في المقاولات الكبرى.

ويستفاد من الأرقام والمعطيات المرتبطة بالتكافؤ بين الذكور والإناث، أن الفوارق، التي تبدو في بعض الأحيان شاسعة، ترجع، أساسا، إلى النظرة التقليدية لدى الرجل، وفي المجتمع عامة، تجاه المرأة، بصفة عامة، والمرأة العاملة بصفة خاصة، وأيضا إلى ضعف تكوين النساء، ومدى قدرتهن على اقتحام مجالات العمل من بابه الواسع، مقارنة مع الرجل العامل، فيما تعود العوامل الأخرى إلى فوارق مبنية على النوع.

في ما يتعلق بفرص الشغل، تبين الأرقام أن المعدل العام للبطالة في صفوف النساء، كيفما كان سنهن ومستواهن التعليمي، مرتفع في صفوف العاملات، إذ تصل نسبة بطالة النساء في الحواضر إلى 24.2 في المائة، في حين، تصل في صفوف الرجال إلى 16.6 في المائة، وينخفض المؤشر في بعض الأحيان إلى ما دون 10 في المائة.

وهناك جانب آخر يكرس تخلف تكوين النساء، يتجلى في أن نسبة بطالة المتوفرات على شهادات عليا تبلغ 34.9 في المائة، في حين، لا تتعدى النسبة 21.5 في المائة في صفوف الرجال.

وعلى مستوى الأجور، يسجل تفاوت عام بحوالي 25 في المائة، بين أجور النساء وأجور الرجال، إذ يصل معدل الأجر القار للمرأة إلى 938 درهما، بينما يصل أجر الرجل العامل إلى 1204 دراهم (حسب بحث منجز في قطاع البناء والأشغال العمومية لسنة 2003).

ومن مظاهر التفاوتات، أيضا، قلة ومحدودية فرص التكوين المستمر، واستكمال التكوين لفائدة النساء، إذ يعيق هذا العامل فرص وإمكانيات ترقيتهن، لاسيما حين يتعلق الأمر بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويتركز الشغل في أوساط النساء، خصوصا، في مستويات متوسطة، وأساسا العمل اليدوي، والخدمات، ولا تصل النساء إلى مراكز المسؤولية إلا في حالات قليلة.

ويشغل العمل الحرفي التقليدي النساء أكثر من الرجال، وتصل النسبة إلى 42 في المائة، مقابل 32.4 من الرجال، كما أنه عمل دوري وموسمي، ولا يسمح عادة بالترقية في المسؤولية داخل المقاولات، ولا بتطوير الكفايات والمهارات، إضافة إلى أنه يدوي بنسب عالية، ما يعيق الترقية المؤسساتية، وتراكم الخبرة لدى العاملات.

وبالنسبة إلى التشغيل الذاتي الحر، فهو يتسم بالارتفاع، نسبيا، في أوساط الرجال والشباب، خصوصا، وعند الرجال يتحدد بنسبة 29.3 في المائة، وهو محدود جدا في صفوف النساء النشيطات، إذ لا تتجاوز النسبة 9.3 في المائة، في حين، لا تتعدى

> الفرق في الأجور بين العمال والعاملات يصل إلى 25 في المائة

> البطالة في صفوف النساء 42 في المائة مقابل 16 في المائة للرجال

نسبة النساء اللواتي يسيرن مقاولات 14 في المائة، حسب تقرير للبنك الدولي حول تطور وضعية النساء بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، صدر سنة 2007.

ومن المعيقات التي تحول دون تحقيق تقدم في مسألة المساواة، وإدماج النساء في سوق الشغل التنافسي، يأتي عامل النوع في حد ذاته، أي الزواج، والحمل، والرضاعة، والأمومة، وتربية الأطفال، وتتعاظم هذه "المعيقات" بالنسبة إلى النساء القرويات، اللواتي يجدن أنفسهن، في كثير من الأحيان، مرغمات على مشاركة الرّجلّ في الأشغال الفلاحية، وتربية المواشي.

من ناحيَة أخرى، تجد النساء، خصوصا الفتيات الجميلات، أنفسهن أمام ظاهرة الاستغلال والتحرش الجنسي داخل بيئة العمل، وتتفشى الظاهرة في المقاولات الصغيرة والمتوسطة، المتخصصة في النسيج والملابس الجاهزة، حيث تكثر نسبة الأمية في أوساط العنصر النسوي، وحيث العمل يظل خاضعا للظروف الاقتصادية الدولية، كما هو الشأن في الظرف الراهن، المتسم بتداعيات الأزمة العالمية.

ونشطت المنظمات الحقوقية، في السنوات الأخيرة، من أجل تقليص الفوارق بين النساء والرجال، في كل مناحي الحياة، مع الأخذ في الاعتبار المداخل الأساسية، الحقوقية،

التحرش الجنسي ظاهرة متفشية في مقاولات النسيج

Revue de Presse du Conseil co

والتشريعية، والاجتماعية، والتدبيرية، المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

في هذا السياق، ترى خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن المغرب، رغم توقيعه اتفاقية دولية للمساواة في الأجور، ورغم أن مدونة الشغل، تنص في فصلها 9 على المساواة، إلا أن الواقع شيء آخر.

وقالت الرياضي، في تصريح لـ "مساواة"، إن "الفوارق ما زالت قائمة بين الجنسين، خاصة في القطاع الخاص، الذي يتعين أن يتحمل مسؤولياته في هذا المجال، بأن يضمن التكوين الجيد للعاملات، من أجل التغلب على إشكالية الأمية في صفوف النساء، كما يتعين على الدولة أن تحترم التزاماتها الدولية، وتضمن التنفيذ الحرفي لمدونة الشغل".

بالمقابل، قال حماد قسال، نائب رئيس الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، إن مسألة الفوارق بين الرجال والنساء غير موجودة في المقاولة التي يملكها، مشددا على أن "النساء العاملات أكثر جدية من الرجال العمال"، ويعزى ذلك، حسب هذا المهني، إلى أن العنصر النسوي، حريص أكثر على التشبث بالمسؤولية والانضباط في العمل.

وقال قسال، في تصريح لـ "مساواة"، إن "الفرق في الأجور ليس موجودا، العاملة تتسلم المبلغ نفسه، الذي يتسلمه العامل، وهو 2000 درهم في البداية، وقد يصل إلى 7000 درهم، مع احتساب الأقدمية والامتيازات".

Revue de Presse du Conseil consult

خديجة الرياضي

مساواة على ورق

ترى خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع الخاص حق موجود على الورق فقط.

وقالت الرياضي لـ«مساواة» إن «المغرب، وإن كان وقع اتفاقية دولية تنص على المساواة الكاملة في الأجور بين الجنسين، إلا أن هذه الاتفاقية لم تحترم، كما هو الشأن بالنسبة إلى العديد من المواثيق، حتى أن المغرب أصبح معروفا بعدم احترامه لالتزاماته الدولية».

وتحمل الرياضي قسطا كبيرا من مسؤولية عدم تطبيق الفصل 9 من مدونة الشغل، الذي ينص على المساواة في الأجور، إلى الدولة، مشيرة إلى أن نسبة 15 في المائة من المقاولات، فقط، هي التي تحترم المدونة. وقالت الناشطة الحقوقية إن على الدولة فرض احترام القانون، وفرض عقوبات اقتصادية على المقاولات، التي لا تحترم المقتضيات المتعلقة ببنود المساواة، فيما يجب على القطاع الخاص تحمل مسؤوليته في هذا المجال.

وتشدد رئيسة الجمعية على دور الدولة في ضمان تكوين جيد للمواطنين جميعا، إذ «لا يعقل أن تظل الفوارق شاسعة في الأجور، والتكوين المستمر، والترقية، والامتيازات، كما يتعين الأخذ في الاعتبار الحقوق الخاصة بالنساء».

Revue de Presse

حليمة بدار (عاملة)

التكوين المستمر أولا

ترى حليمة بدار، وهي عاملة في مقاولة صغيرة للملابس الجاهزة، في حي الشريفة بالدار البيضاء، أن التكوين المستمر ضروري، لتقليص الفوارق بين العمال والعاملات في المقاولات، الصغرى والمتوسطة، وتشدد على أن رفع مردودية العاملات يتطلب حرص المسؤولين في الشركات على تلقين المشغلات أحدث التقنيات في هذا المجال، في إشارة منها إلى التنافسية، التي تقتضيها صناعة الملابس. وقالت حليمة «خصهم يعلمونا كيفاش يمكن نصاوبو تريكوات، وبيجمات، وتيشورتات، والحوايج ديال الموضا، بحال للي كديرو الشينوا، ولا بحال دوك الحوايج اللي كتجي من الطاليان، وماريكان».

وأضافت حليمة، في تصريح لـ«مساواة» أن الهاجس الأكبر، الذي يشغل النساء العاملات الأقل خبرة في المقاولة حيث تشتغل، هو المطالبة برفع الأجور، نظرا لارتفاع تكاليف المعيشة والنقل، لذلك «يتعين على أرباب المقاولات الأخذ في الحسبان الظروف المعيشية الصعبة للعاملات، اللواتي يقطن، في الغالب، في العروبية، ومناطق بعيدة جدا عن مقر العمل، مثل برشيد، وسطات».

حماد قسال

الفوارق ليست معقولة

يعتقد حماد قسال، نائب رئيس الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، أنه «أمر غير معقول أن تظل الفوارق موجودة بين الرجال والنساء في المقاولات، لأن الجنسين يؤديان العمل نفسه، ويبذلان المجهود ذاته».

وقال قسال، الذي يسير مقاولة خاصة بالصناعة الغذائية، في تصريح لـ «مساواة»، إن «عمل النساء يتسم بالجدية والمسؤولية، أكثر من عمل الرجال»، مشيرا إلى أن نسبة الجدية تصل إلى 70 في المائة في صفوف العاملات، مقابل النسبة الباقية للرجال.

وأضاف قسال قائلا إنه «رغم ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء، مقارنة مع الرجال، إلا أن ذلك لا يقلل من شأن العاملات، اللواتي يتميزن بالانضباط في العمل، ويقدرن المسؤولية، أكثر من الجيل الجديد من العمال».

وأوضح نائب رئيس الباطرونا أن الحقوق المخولة للعمال والعاملات متساوية، إذ أن الأجر هو نفسه بالنسبة إلى الجنسين، ويتحدد في ألفي درهم في البداية، لكن قد يصل إلى 7 آلاف درهم، مع احتساب الأقدمية والامتيازات.

Revue de Presse

مساواة

دراسة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تسجل التقدم الحاصل في المغرب

إدماج مقاربة النوع في إعداد الميزانيات العمومية لضمان المساواة

الدارالبيضاء: المصطفى بنجويدة

خلصت دراسة حول «إدراج مقاربة النوع في إعداد الميزانية في أجندة فعالية المساعدة»، إلى أن المغرب حقق تقدما ملموسا في مجال اعتماد مقاربة النوع عند إعداد الميزانية، يتجلى في الأهداف والبرامج المدرجة بالميزانية، بهدف ضمان المساواة بين الجنسين. وأوضحت نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، لـ«مساواة»، أن «المغرب استطاع أن يؤسس ويكرس هذه المقاربة بشكل متقدم، إذ انطلق، منذ سنة 2002، في إصلاح ميزانية الدولة، بجعل صرفها قائما على النتائج، بدل الاعتمادات، مع إيلاء كامل الأهمية لمن يستفيد منها. وأضافت الوزيرة أنه جرى، في إطار هذا الإصلاح، إدخال مقاربة النوع الاجتماعي في صرف الميزانيات العمومية، بهدف تحقيق تنمية متوازنة. بالإضافة إلى هذا، أفادت الصقلي أنه، موازاة مع تطبيق هذه الآليات، عملت الجهات المعنية على إصدار تقرير سنوي، منذ سنة 2004، يحتوي على دراسة ترصد مدى تطبيق استفادة النساء والرجال، على حد سواء، من الميزانيات المحددة في مختلف البرامج الحكومية، مشيرة إلى أن المغرب يعتبر في طليعة البلدان على مستوى تفعيل هذا النوع من المنهجيات المالية المنصفة.

وذكرت الصقلي، في هذا الإطار، بالإجراءات المواكبة الرامية إلى تحقيق مجتمع متماسك، ويتعلق الأمر باللجان الاستشارية لتكافؤ الفرص بالجماعات المحلية، وغيرها.

في السياق نفسه، ترمي دراسة، قدمت أخيرا بالرباط، وتندرج في إطار برنامج أطلق سنة 2008، إلى إبراز مدى مساهمة آليات واستراتيجيات إدراج مقاربة النوع في إعداد الميزانية بتامغرب في التأثير الإيجابي على المساواة بين الرجال والنساء، من خلال المساعدة المقدمة على شكل دعم مالي عام. وأوضحت الدراسة، التي أعدها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أن هذا التقدم تجسد، على الخصوص، من خلال وضع استراتيجية قطاعية 2008 – 2012، تحدد الأهداف المتوخاة، وبرامج ومخططات العمل، والمؤشرات، والنتائج التي سيجري اعتمادها لقياس تأثير برامج التدخل في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية.

(خاص)

ويتكب الجزء الأول من الدراسة على مضمون وخصائص المساعدة العمومية للتنمية بالمغرب، ويصف نظام ومسلسل إعداد الميزانية، إضافة إلى سير الإصلاحات في البلاد، بينما يقدم الجزء الثاني رؤية شمولية لدينامية إدراج مقاربة النوع في إعداد الميزانية، التي انطلقت بالمغرب، تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية، وبدعم تقني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. كما يعالج هذا الجزء عوامل نجاح هذا الورش، ونقط قوته وضعفه، وحدوده، وكذا العوامل التي تساهم في تقدمه. وتتمحور الدراسة حول محاربة الأمية، التي تنتشر بالأساس في صفوف النساء والفتيات من أوساط فقيرة، خصوصا في المجال القروي، وشبه الحضري بالمغرب.

وترتكز الدراسة على ثلاثة محاور، تتمثل في «إدراج مقاربة النوع في إعداد الميزانية: رهانات قطاع محو الأمية والتربية غير النظامية»، و«التقدم في مجال إدراج مقاربة النوع في إعداد الميزانية»، و«مناطق التحسن». ويتضمن إدراج مقاربة النوع في إعداد الميزانية مجموعة من الأنشطة المختلفة، تتمثل في معرفة كيفية إسهام ميزانية الدولة في النهوض بالمساواة بين الجنسين.

وأكدت المديرة الإقليمية لبرامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لشمال إفريقيا، زينب التويمي بنجلون، أن هذه الدراسة، التي أنجزت على مرحلتين، بدأت في المرحلة الأولى ببحث شمل دولا عدة، من بينها المغرب، لتعميق فهم الاستخدام الفاعل لأدوات واستراتيجيات إدراج مقاربة النوع في الميزانية، في سياق دعم الميزانية العامة والمقاربات متعددة القطاعات.

من جهته، أبرز منسق مكتب الأمم المتحدة بالمغرب، مراد وهبة، دور إدراج مقاربة النوع في إعداد الميزانية في أشكال المساعدة العمومية للتنمية، مؤكدا أن المغرب وصل مرحلة من «النضج» في مجال تدبير هذا النوع من المساعدة.

> **مقاربة النوع تساهم في معرفة كيفية إسهام ميزانية الدولة في النهوض بالمساواة بين الجنسين**

Revue de Presse

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Droits Economiques Sociaux et Culturels
الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية

بيان اليوم

دورة تكوينية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ينظم المكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجهة وجدة بتنسيق مع المكتب المركزي الدورة التكوينية الجهوية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لصالح المنظمات غير الحكومية بوجدة، بمركز الاستقبال التابع لمندوبية وزارة الشباب والرياضة (قرب المحطة الطرقية لواد الناشف). وهو الموضوع الذي طلب فيه من مكاتب الفروع ربط الاتصال بالمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بموضوع الدورة قصد المشاركة (الإطارات النقابية الديمقراطية، جمعية المعطلين، تنسيقيات تشتغل على الموضوع...) على أساس انتداب خمسة مشاركين عن كل إطار، أن يكونوا غير منخرطين بالجمعية.. مع مراعاة المشاركة النسائية. وبرنامج الدورة التكوينية الجهوية، يحتوي على عرض ذ.محمد الصالحي رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببركان، حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضوء السياسة المالية للدولة والأزمة الرأسمالية العالمية. وعرض ذ .محمد شوية رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجرسيف، حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضعف آليات الحماية.ومناقشة العرضين. وتنظيم ورشتين، الورشة الأولى حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:آليات الرصد والمتابعة، من تأطير ذ.حفيظ إسلامي عضو اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان. والورشة الثانية حول الحقوق الشغلية، من تأطير ذ.الصديق كبوري عضو اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان. لتنتهي الدورة التكوينية الجهوية بجلسة عامة ختامية تقدم خلالها الخلاصات والتوصيات. وللإشارة، فرغم نشاطها المستمر وإشعاعها الواضح، من خلال برامجها الملموسة،فمازالت رئاسة بلدية وجدة تمنع عن الجمعية بمنحتها التي لاتستفيد منها سوى جمعيات الموالات وكذا الشبح.. ويمنعها من أحقية تمتعها بمقر يحفظ كرامتها ونبل رسالتها وانشغالاتها،في الوقت الذي تم تفويت عقارات البلدية لمن هم في غنى عنها، ومنحت المقرات لأرانب السباقات الانتخابية أو للمتواطئين بصمتهم.. فمن يستطيع إطلاع ساكنة المدينة على أوجه صرف منح البلدية في عهد مجلسها الحالي من طرف الجمعيات المستفيدة منها؟.

Revue de presse

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Presse et Média
صحافة وإعلام

أخبار اليوم
Akhbar Alyoum

وقفة احتجاجية ضد متابعة صحافيين بتهمة الإساءة إلى القذافي

■ أخبار اليوم ■

علمت «أخبار اليوم» من مصادر حقوقية أن جمعيات حقوقية وممثلي أحزاب يسارية سينظمون صباح اليوم الاثنين وقفة احتجاجية، أمام مدخل محكمة القطب الجنحي بعين السبع المتاخمة لمبنى عمالة عين السبع الحي المحمدي، تضامنا مع الصحافيين المغاربة الذين يحاكمون بتهمة التشهير والإساءة إلى العقيد القذافي.

وتستانف صباح اليوم الاثنين، بمحكمة القطب الجنحي عين السبع في الدار البيضاء، محاكمة ثلاث صحف مغربية، بتهمة الإساءة إلى الرئيس الليبي معمر القذافي، بناء على دعوى حركتها الدولة المغربية ضد خمسة صحافيين مغاربة يوجد ضمنهم محمد العربي المساري، وزير الاتصال السابق.

وقال علي أنوزلا، مدير نشر يومية «الجريدة الأولى» وأحد الصحافيين المغاربة المتهمين بإهانة الزعيم الليبي معمر القذافي، إنه متمسك بأن تذهب المحكمة إلى أبعد مدى، مشيرا إلى أنه سيكون حاضرا في جلسة اليوم ومؤازرا بثلاثة محامين، ضمنهم النقيب عبد الرحيم الجامعي وعبد العزيز النويضي وحسن السملالي.

وأوضح أنوزلا، في اتصال هاتفي مع «أخبار اليوم»، أنه متمسك بمضمون كل المقالات التي نشرها والتي تعبر عن رأيه في نظام العقيد القذافي «الذي حكم بلاده ولمدة أربعين سنة بيد من حديد ودم وهو المسؤول عن معاناة الشعب الليبي خلال السنوات الأربعين الماضية».

واعتبر مدير نشر «الجريدة الأولى» أنه «من المخجل أن الذي حرك الدعوى هو الحكومة المغربية في شخص الوزير الأول، بناء على رسالة وجهها الطيب الفاسي الفهري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، إلى وزير العدل، يطلب فيها متابعة خمسة صحافيين مغاربة ضمنهم محمد العربي المساري، وزير الاتصال سابقا».

وعاب أنوزلا على الحكومة المغربية عدم تحركها لنصرة مواطن مغربي كان قد اختطف بمعية والده من قبل السلطات الليبية، بعد أن احتج أحد إخوته الذي ظل يعمل سائقا لدى نجل الرئيس الليبي هنيبعل، «في الوقت الذي تسارع فيه إلى تحريك متابعة صحافيين مغاربة عبروا عن رأيهم في نظام الزعيم القذافي»، مشيرا إلى أن السلطات الليبية تحاول في هذه القضية أكل الثوم بفم الحكومة المغربية.

وسبق لـ19 منظمة حقوقية مصرية أن أعربت عن تضامنها مع الصحافيين المغاربة الذين يحاكمون بتهمة إهانة والحط من كرامة الرئيس الليبي، فيما قررت النقابة الوطنية للصحافيين المغاربة تنصيب نفسها كـ«ملاحظ» في هذه القضية.

وقالت المؤسسات الحقوقية المصرية، في بيان تتوفر«أخبار اليوم» على نسخة منه، إنها تتضامن بشدة مع الصحف المغربية الثلاث، نتيجة قضايا رفعتها السفارة الليبية في المغرب نيابة عن الرئيس الليبي معمر القذافي، والتي قد تصل العقوبات فيها إلى سنتين حبسا.

وتقول المنظمات الحقوقية المصرية: «يبدو أن الرئيس القذافي يرغب في إسكات الأصوات المنتقدة لطريقة حكمه أو التي ترفض منافقته، لاسيما مع اقتراب الذكرى الأربعين لاستيلائه على السلطة في ليبيا، ونحن نتضامن مع الصحف المغربية الثلاث، ونضيف مصر إلى الدول التي وصفوها بالبعد عن الديمقراطية، ليصبح الانتقاد موجها إلى كل دول شمال إفريقيا».

العقيد القذافي

وأشار بيان المؤسسات الحقوقية إلى أن العقيد القذافي «دأب على إطلاق التصريحات الرنانة عن إصلاحات مزعومة في الأعوام الأخيرة، نسى أو تناسي أنه لا ديمقراطية بدون حرية تعبير، وأن قمع حرية التعبير هو سمة من سمات حكومات شمال إفريقيا جميعا، لاسيما ليبيا وتونس».

Revue

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Prisons
سجون

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

تناشد مليكة فروح المندوب العام لإدارة السجون النظر بعين الرأفة لقرارات الترحيل التي تعرض لها زوجها احمد رياض المعتقل بسجن بن احمد بسطات تحت رقم 6119 وابنها جلال رياض المعتقل بالسجن المدني بالصويرة تحت رقم 64895 وابنها رياض نبيل المعتقل بسجن برشيد تحت عدد 13705 والتي تقول إنه تعرض إلى التعنيف في عهد الإدارة السابقة،وتناشد المندوب العام للسجون بنقل زوجها وابنيها إلى مؤسسة سجنية قريبة من مقر إقامتها بأزمور حتى يتسنى لها زيارتهم بانتظام خاصة وأن أوضاعها الصحية والمادية مزرية .

الأحداث المغربية

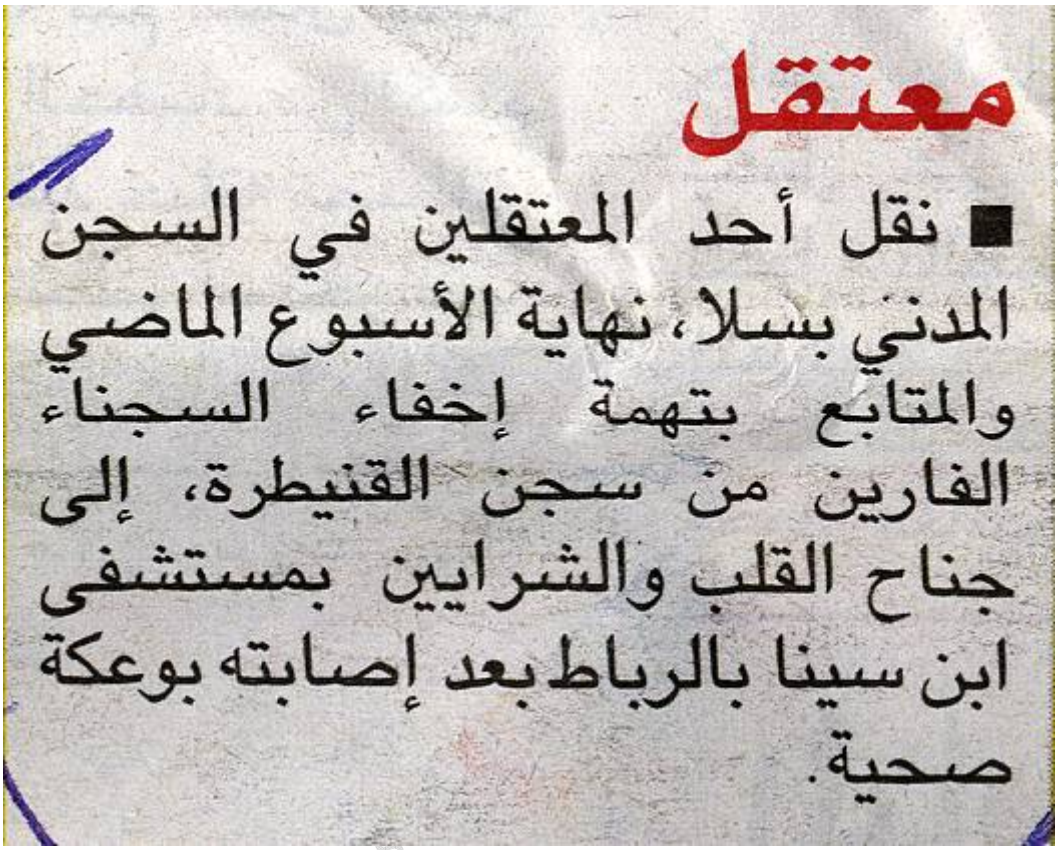

معتقل

■ نقل أحد المعتقلين في السجن المدني بسلا، نهاية الأسبوع الماضي والمتابع بتهمة إخفاء السجناء الفارين من سجن القنيطرة، إلى جناح القلب والشرايين بمستشفى ابن سينا بالرباط بعد إصابته بوعكة صحية.

Revue de Presse du Cons

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Sahara
الصحراء

أخبار اليوم

الرحلة 18 لتبادل الزيارات بين تندوف والجنوب

تواصلت من وإلى إقليم السمارة عملية تبادل الزيارات العائلية، التي تشرف عليها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بين مخيمات تندوف بالجنوب الجزائري والأقاليم الجنوبية للمملكة، وذلك بإجراء الرحلة الـ18 برسم سنة 2009.

وأفاد بلاغ لمكتب التنسيق المغربي مع بعثة المينورسو، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن هذه الرحلة استفاد منها 62 شخصا، ينتمون لـ15 عائلة.

وأوضح المصدر ذاته أن 37 شخصا ينحدرون من إقليم السمارة ينتمون لتسع عائلات غادروا مطار المدينة على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة في اتجاه تندوف على الساعة الثامنة و خمس دقائق من صباح اليوم، قبل أن يحل على متن الطائرة نفسها، على الساعة الحادية عشرة و50 دقيقة 25 شخصا ينتمون لست عائلات قادمين من مخيمات تندوف.

وأشار البلاغ إلى أن هذه الرحلة جرت من الجانب المغربي في ظروف جيدة، وأن كل التدابير اتخذت من أجل ضمان «استقبال جيد» للمشاركين في هذه العملية وتسهيل الإجراءات المعمول بها، على مستوى المطار أثناء المغادرة والوصول.

وبعد أن جدد مكتب التنسيق المغربي مع بعثة المينورسو ارتياحه بخصوص مواصلة سير هذه العملية، دعا المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى القيام بالمهام المنوطة بها بمخيمات تندوف خاصة في الجانب المتعلق بعملية انتقاء المستفيدين ومواكبة ومتابعة مدة إقامتهم، وذلك طبقا لمقتضيات مخطط العمل المنظم لهذا البرنامج الإنساني.

وبتنظيم هذه الرحلة الجديدة، يصل عدد الأشخاص المستفيدين من برنامج تبادل الزيارات العائلية، منذ انطلاق هذه العملية يوم 5 مارس 2004، إلى 8360 شخصا، منهم 4302 قادمين من مخيمات تندوف، و4058 شخصا ينتمون للأقاليم الجنوبية للمملكة.

Revue de Presse

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Immigration
الهجرة

رسالة الأمة

أغلبيتهم لا يصرحون بها

11٪ من المهاجرين المسلمين بأوربا يتعرضون لجرائم عنصرية

حسن لعوام

يتعرض المهاجرون المسلمون بأوربا لمعاملة تمييزية وجرائم عنصرية في 14 بلد أوربي، بحيث أن مسلم واحد من أصل ثلاثة أي ما يعادل (34٪ رجال و26٪ نساء من مجموع عدد المسلمين بأوروبا)، سبق أن صرح بكونه تعرض لسلوكات تمييزية خلال الأشهر الأخيرة، و11٪ منهم كانوا ضحايا لجرائم عنصرية.

وأوضحت دراسة حديثة حول التمييز والجرائم العنصرية التي تستهدف المهاجرين والأقليات الإثنية استعرضتها الخميس الماضي الوكالة الأوربية للحقوق الأساسية، أن «النتائج المحصل عليها من خلال استجواب عدد المسلمين بأوربا تشير إلى أن المستجوبين كانوا عرضة وضحايا لميز عنصري بنسبة تفوق الأقليات الأخري المستجوبة».

وأكدت الدراسة بقلق أن 97٪ من المسلمين المستجوبين لايصرحون على شكل شكايات بما يتعرضون له من تمييز وجرائم عنصرية سواء لرجال الشرطة أو للمنظمات غير الحكومية، في حين أن 59٪ يعتبرون أن «التصريح بهذه السلوكات ليس له أي تأثير ولا يؤدي إلى نتائج متوخاة» وقال 38٪ منهم ...

التتمة بالصفحة الثانية

رسالة الأمة

أغلبيتهم لا يصرحون بها

11٪ من المهاجرين المسلمين بأوربا يتعرضون لجرائم عنصرية

تابع ص 1

حسب الدراسة، أن «هذا يحدث دوما» في إشارة إلى ارتفاع سوء المعاملة التي باتت تطال أغلب المسلمين بأوربا والتي غالبا ما تأخذ بعدا عنصريا وتمييزيا. ويعزو أغلب المسلمين الذين شملهم البحث سبب الاستنكاف عن التقدم بتصريحات وشكايات إلى انعدام الثقة في السلطات العمومية بأوربا».

يشار في هذا الصدد أن 24٪ من المسلمين المستجوبين ولدوا في بلدان أوروبية، حيث يعيشون، و52٪ منهم يعيشون بأوربا منذ أكثر من عشر سنوات.

وأبرزت الدراسة التي عرضتها الوكالة الأوربية لحقوق الأساسية أن 10٪ من المسلمين الذي طالتهم سلوكات تمييزية وعنصرية بأوربا، يرجعون هذه السلوكات لأسباب دينية، مقابل 32٪ الذي يرجعونها إلى ما وصف بالأصل الإثني.

واستبعدت الوكالة أن تكون لمسألة ارتداء الملابس التقليدية أو الدينية (الحجاب، مثلا) سببا مباشرا في ارتفاع السلوكات التمييزية، معتبرة أن السلطات العمومية بأوروبا تتحمل المسؤولية في دعم وإدماج المهاجرين «وكذا» إخبار الناس بحقوقهم»

Revue de Presse du Conseil consu

التجديد

هجرة

قال رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج إدريس اليزمي، السبت الماضي بالصخيرات، إن بلدان الفضاء الأطلسي مدعوة إلى بلورة سياسات مندمجة، أمام عولمة ظاهرة الهجرة، من أجل تدبير حركية الأشخاص. وأوضح اليزمي، خلال جلسة حول موضوع "اقتصاد المعرفة، الهجرة، والمعرفة المتبادلة"، التي تنظم في إطار أشغال المنتدى الدولي حول "من أجل مبادرة للقارات الأطلسية الثلاث"، أن تدبير ملف الهجرة يقتضي وضع قاعدة للتنسيق المشترك، لأن هذه البلدان"، معنية بشكل أو بآخر بهذه الظاهرة، فهي إما بلدان عبور أو استقبال أو بلدان مصدرة".

Revue de Press

LE MATiN.ma

MIGRATION

Pour une protection internationale «des réfugiés de l'environnement»

Les populations vivant des ressources d'écosystèmes fragiles, contraintes à des migrations forcées récurrentes en cas de changements climatiques ou de catastrophes naturelles, doivent bénéficier d'une protection juridique internationale, ont souligné les participants à un colloque international, organisé vendredi dernier à Rabat. Après avoir examiné la question des liens empiriques qui existent entre la dégradation de l'environnement, de différents types et les migrations forcées, les différents intervenants, dont des universitaires et experts marocains et étrangers, ont plaidé en faveur d'un statut juridique spécifique à ces populations, considérées depuis peu comme une catégorie de réfugiés appelés «réfugiés de l'environnement» ou «réfugiés écologiques». Ils ont recommandé lors de cette rencontre, initiée par l'Institut universitaire de la recherche scientifique de l'Université Mohammed V-Souissi, l'amendement de la convention de Genève relative au statut des réfugiés du 28 juillet 1951, l'adoption d'une nouvelle convention internationale spécifique aux «réfugiés de l'environnement» et l'adjonction d'un protocole sur les réfugiés climatiques à la convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques de 1992.

LE MATiN.ma

PHOTOGRAPHIE

Vieillir en exil en photos

Deux expositions rapportant le vécu des hommes vieillissant loin de leur terre

HAYAT KAMAL IDRISSI

Raconter l'émotion, dire la pensée, exprimer la vision d'hommes qui ont été surpris par le cours du temps sous d'autres cieux, loin des leurs et de leur terre mère. C'est ce que propose à voir les photos des deux expositions «Cela commence par ... vieillesse de travailleurs immigrés, France 1994-1997» de Philippe Brault et «125 fbg du Temple» de Leila Bousnina qui se tiendront respectivement à la Scala de Casablanca et à la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc à Rabat jusqu'au 5 juin. Organisées par le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), ces deux expositions exceptionnelles se tiendront en marge du séminaire international qu'il a organisé les 30 et 31 mai à Casablanca sur le thème: «Vieillir dans l'immigration: quel statut et quelle prise en charge des marocains vieillissants?». Une tentative de se rapprocher d'un vécu amer mais surtout bel hommage à ces pionniers de l'émigration, «Cela commence par ... vieillesse de travailleurs immigrés» et «125 fbg du Temple», chacune à sa façon, essaie de dévoiler le visage triste d'une vieillesse esseulée, meurtrie et surtout déçue. Dans l'exposition de Philippe Brault, ce dernier propose un récit en images composé d'une vingtaine de photos. Il raconte trois ans d'exil, de vieillesse et de regrets. Il accompagne, de 1994 à 1997, des travailleurs qui voient leur flamme s'éteindre. Cette exposition est le fruit d'un travail de plusieurs années. Au bout de cette aventure humaine aux côtés de ces âmes meurtries, un livre a été publié en 1997 aux éditions Actes Sud. L'ouvrage dévoile la vieillesse des travailleurs immigrés en France doublement à travers l'objectif de Philippe Brault et par le texte de l'écrivain Christophe Gallaz. Né en 1965 à Brest, Brault travaille en indépendant pour la presse française depuis une dizaine d'années. Il est également membre du collectif de photographes, l'Oeil public. Il commence à flirter avec l'appareil photo en 1989, lors d'un séjour au Liban. Après quelques années dans l'audiovisuel, il s'y consacre entièrement à partir de 1993 et commence à collaborer avec la presse: Libération, le Monde, Télérama, L'Express, Le Publico et bien d'autres. En 1996, il s'ouvre d'autres horizons et créée le site internet "revue.com" avec Jean Paul Guadagnin et huit autres photographes indépendants. Cherchant toujours à vivre de nouvelles expériences artistiques, Brault mène en parallèle de sa carrière «professionnelle» des travaux plus personnels. Le premier fruit serait ce travail autour de la vieillesse de travailleurs immigrés et sont l'exposition «Cela commence par...» est issue. Ses travaux sont exposés en France, en Suisse et au Maroc. Il a réalisé de nombreux reportages photographiques parmi lesquels on cite «les poseurs de voies », «l'Hiver le blocus» (Arménie), «le bel espoir » (St Domingue, Haïti, Cuba).

Si «125 rue du fbg du Temple» est le titre de la deuxième exposition signée par Leila Bousnina, cette adresse évoque surtout un lieu particulier... un lieu habité par la vieillesse et par ses dépits. En fait c'est un ancien hôtel meublé et insalubre sis à Paris. De vieux retraités maghrébins y logeaient massivement jusqu'en 2003. Il y a quelques années encore, d'ex travailleurs immigrés originaires du Maghreb, à la retraite ou en préretraite vivaient dans ce lieu de détresse aux côtés d'autres jeunes célibataires. L'objectif de la photographe d'origine marocaine a traqué tout un spectre de sentiments habitant ces êtres égarés loin des leurs. Couvant leur malheur, ces hommes rongés par la nostalgie laissaient entrevoir leur vécu à travers les multiples photos de Bousnina. Les vingt clichés des immigrés sont accompagnés de phrases troublantes de simplicité, de mots sobres et de commentaires poignants sur leur condition atroce de déracinés et d'exilés à perpétuité. Un témoignage émouvant en photos en la mémoire de ces hommes qui ont sacrifié leur jeunesse et leur bonheur sur l'autel du travail et de l'exil.

Le CCME en bref

Le Conseil des Marocains Résidant à l'Etranger a été mis en place le 21 décembre 2007. Ce Conseil, compte tenu des potentialités et des compétences qu'il recèle en tant que force de proposition, contribuera en collaboration avec l'ensemble des autorités nationales, à la mise au point d'une stratégie nationale d'immigration globale, multidimensionnelle. Cette stratégie devrait être fondée, dans sa dimension nationale, régionale et internationale, sur la cohérence et la complémentarité de l'action des autorités et des instances qui en ont la charge. Le choix des membres du Conseil se fait selon leur attachement aux constantes de la nation et aux valeurs de l'identité marocaine unifiée et riche de ses multiples affluents, ainsi que leur apport en matière d'immigration et de défense des causes de la communauté marocaine à l'étranger.

Revue de Pre

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

International
على المستوى الدولي

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
29/05/09

اوباما منع نشرها حفاظا على الامن القومي الامريكي

صور سجن «ابو غريب» الممنوعة: اغتصاب لامرأة وصبي وانتهاكات جنسية فاضحة ضد المعتقلين العراقيين

لندن ـ «القدس العربي»:

نقلت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية عن الجنرال الامريكي انطونيو تابوغا، الذي اجرى التحقيق في انتهاكات سجن ابو غريب ان من الصور التي يطالب مجلس الحريات المدنية الافراج عنها ويحاول الرئيس باراك اوباما منعها تلك التي تحتوي على مشاهد جنسية فاضحة وانتهاكات واغتصابات، وقال انه يدعم قرار الرئيس اوباما بمحاولة منع الافراج عنها لانها تعرض حياة الجنود الامريكيين للخطر. وتظهر صور عملية اغتصاب لسيدة عراقية معتقلة، فيما تظهر صورة اخرى مترجما مصريا يحمل الجنسية الامريكية وهو يغتصب معتقلا شابا اخر، فيما تظهر صور اخرى انتهاكات جنسية واضحة تصور عمليات ضرب وانتهاكات جنسية للمعتقلين بأدوات مثل اسلاك، وانابيب فسفورية وما شابه ذلك وكلها في سجن ابو غريب الرهيب في العراق. وكان الرئيس الامريكي قد وعد بعدم منع نشر الصور التي طالب بها مجلس الحريات المدنية ضمن قانون حرية المعلومات والتي كان من المتوقع نشرها يوم امس الاول، الا ان الرئيس بعد تشاوره مع مسؤولين عسكريين وامن قومي تراجع وقال انه سيحاول منع نشرها لتعريضها الامن القومي الامريكي للخطر. وجاء القرار بمثابة خيبة امل لناشطي حقوق الإنسان والتيار الذي دعم اوباما في حملته.

وتظهر صورة اخرى امرأة وقد اجبرت على خلع ملابسها كي تكشف عن نهديها. وجاءت التفاصيل الجديدة عن حجم التعذيب الذي مورس في سجن ابو غريب من تقرير الجنرال انطونيو تابوغا، الجنرال الامريكي السابق الذي اجرى التحقيق في انتهاكات ابو غريب.

وكان التحقيق في انتهاكات ابو غريب عام 2004 قد تضمن اتهامات بالاغتصاب الا انه لم يكشف عن وجود صور.

وقال الجنرال تابوغا الذي تقاعد عام 2007 انه يدعم قرار الرئيس اوباما، مضيفا ان الصور «تظهر التعذيب والاغتصاب واشياء اخرى غير لائقة».

وقال الجنرال «لست متأكدا من هدف نشرها اكثر من خدمتها الهدف القانوني فيما سيترك نشرها أثارا سلبية على القوات الحماة الوحيدين لسياستنا الخارجية» مضيفا ان القوات الامريكية بحاجة اليهم الان اكثر من اي وقت مضى مع القوات البريطانية من اجل بناء الامن في افغانستان.

Revue de Presse